وُقُوعُ الإعرَابِ فِي غَيرِ الآخرِ بينَ الـــرَّدِّ والقَبُـــول

إعداد

د/أحمد عنتر أمين الصاوي زنتوت

مـــدرس اللـــغـــويـــات

كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

١٤٤٢هـ=٢٠٢٠م

وُقُوعُ الإعرَابِ فِي غَيرِ الآخرِ بينَ الرَّدِّ والقَبُولِ.

أحمد عنتر أمين الصاوي زنتوت.

مدرس بقسم اللغويات – كلية اللغة العربية بالمنوفية

البريد الالكتروني:

ahmed.zantout@azhar.edu.eg

ملخص البحث

يتكون البحث من فصلين يسبقهما مقدمة وينتهيان بخاتمة ثم ثبت بالمصادر والمراجع، يليه فهرس للموضوعات.

وقد تحدثت فيه عن الإعراب وتاريخه في اللغات السامية وأنه سمة من السمات التي اختصت بها اللغة العربية؛ لانعزالها في جزيرة العرب بعد أن فقدت جميع اللغات السامية هذه السمة، كما دفعت عن العربية الاتهامات التي رماها بها بعض المحدثين بأن العرب الجاهليين لم يعرفوا عن الإعراب شيئا، وذكرت كيف كان العرب الفصحاء يتحدثون، كما وضحت معنى الإعراب لغة واصطلاحا وفوائده وهل الأصل فيه الحركة أو الحرف؟

ثم تحدثت عن موضع الإعراب وهل يقع الإعراب في غير الآخر؟ وخلاف العلماء في ذلك، ومعنى مصطلح الإعراب من مكانين ومواضعه، وفصلت القول في ذلك.

ثم كانت الخاتمة التي بينت فيها أهم ما توصل إليه البحث، بعدها ثبت بالمصادر والمراجع، ثم فهرس للموضوعات.

الكلمات المفتاحية:(تاريخ الإعراب ومعناه وفائدته وأصله –

Refusing and accepting of parsing non others

By/ Ahmed Antar Amin El-Sawy Zantout‹
linguistics lecturer – Faculty of Arabic Language – Linguistics Department – Al-Azhar University – Egypt
E-mail: ahmed.zantout@azhar.edu.eg

Abstract:

The research consists of two chapters‹ which are preceded by an introduction and ended with a conclusion‹ then confirmed by sources and references‹ followed by an index of topics.

I talked about parsing and its history in the Semitic languages‹ and it is a feature of the Arabic language for its isolation in the Arabian Peninsula‹ after all the Semitic languages lost this feature.

It also prompted the accusations about Arabia made by some of the modernists that the ignorant Arabs did not know anything about parsing‹ and I mentioned how the pure Arabs were talking.

It also clarified the meaning of parsing as a language‹ idiomatically‹ its benefits‹ and is it the basis for movement or letter?

Then I talked about the place of the parsing‹ and does the parsing occur in non-others? The scholars disagreed regarding that‹ and the meaning of the term "parsing" in two places and its positions‹ and the discussion has been detailed.

I showed the most important findings of the research in the conclusion‹ after that it was confirmed by sources and references‹ then an index of the topics.

Keywords:- The history of parsing – its meaning – its usefulness and its origin – the parsing place – the parsing of two places

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

وبعد

فإن لغة العرب من أشرف اللغات قاطبة، إذ اختصها الله –سبحانه– بأن جعلها وعاء خاتمة الأديان، فأنزل بها القرآن، وجعلها لغة سيد الأنام، عليه أفضل الصلاة، وأزكي السلام، لذلك تاهت علىٰ اللغات الأخرىٰ، وازدادت عليها رفعة وفخرا، وأشرف علوم العربية علم النحو إذ لا غنىٰ لطالب علم عنه، ولا يوثق بعلم من لا يعرف النحو، يقول العراقي –رحمه الله– في ألفية الحديث:

وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانَ وَالْمُصَحِّفَا عَلَىٰ حَدِيْثِهِ بِأَنْ يُحَرِّفَا

فَيَدْخُلا فِي قَوْلِهِ: مَنْ كَذَبَا فَحَقٌّ النَّحْوُ عَلَىٰ مَنْ طَلَبَا[1]

أي: من طلب الحديث يجب عليه أن يدرس علم النحو.

وقال ابن مالك في الكافية الشافية:

وبعد، فالنحو صلاحُ الألسنة والنَّفس إن تُعدم سَناه في سِنَة

فالنحو صلاح الألسن ونور العلوم من لم يأخذ منه بطرف فهو في غفوة وغفلة.

---

(١)ينظر: ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث ص١٤٩-ت/ العربي الدائز الفرياطي- مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية،ط٢ ،١٤٢٨ هـ

ومن خصائص النحو العربي الإعراب تلك الخصيصة الفريدة التي تُميز بين المعاني المتفاوتة، لأنها من أهم الوسائل التي تضفي علىٰ الجملة العربية علائم الوضوح والبيان بعلامات الإعراب من حركات وحروف وغيرها، وقد اختلف النحاة في موضع هذه العلامات وهل يمكن أن يقع الإعراب في غير الآخر؟ وهل يمكن أن تكون الكلمة معربة من أكثر من موضع؟ ومن ثم يكون لها أكثر من علامة إعراب ؟وللإجابة عن ذلك جاء هذا البحث وعنوانه:(وقوع الإعراب في غير الآخر بين الرد والقبول)

وقد قسمته فصلين يسبقهما مقدمة وينتهيان بخاتمة وثبت بالمصادر والمراجع.

الفصل الأول:(الإعراب من خصائص العربية) ويشمل مبحثين:

الأول: (الإعراب لمحة تاريخية)، تحدثت فيه عن:(هل خصت العربية بالإعراب دون غيرها من اللغات؟ وهل نطق العرب لغتهم معربة بالسليقة منذ نشأت العربية؟ أم هل أتىٰ زمان علىٰ العربية كانت مجردة عن الإعراب ثم احتاج العرب إليه فاخترعوه؟ وخلاف العلماء في ذلك متقدمين ومحدثين، ثم تكلمت عن كيف كان العرب الفصحاء يتحدثون ،ثم عن فائدة الإعراب و المقصود به).

الثاني: (الإعراب تعريفه وأصله)، وتحدثت فيه عن:(تعريف الإعراب عند اللغويين والنحاة، ثم وجه نقل الإعراب من اللغة إلىٰ اصطلاح النحويين، ثم هل الأصل في الإعراب الحركة أو الحرف؟)

الفصل الثاني: (موقع الإعراب)

تحدثت فيه عن: هل يقع الإعراب في آخر الاسم دون أوله ووسطه؟ وخلاف العلماء في ذلك، كما تحدثت عن مصطلح الإعراب من مكانين وأنه يطلق ويقصد به أمران:

الأمر الأول: يطلق علىٰ كلمة في سبب إعرابها إعرابا معينا– وجهان.

الأمر الثاني: أطلقه نحاة الكوفة علىٰ بعض الأسماء قائلين أن لها مكانين للإعراب ومن ثم لها علامتا إعراب، وهي(امرؤ ،وابنم، ومرء، والأسماء الستة) وقد فصلت القول في ذلك.

ثم كانت الخاتمة التي بينت فيها أهم ما توصل إليه البحث، بعدها ثبت بالمصادر والمراجع.

وبعد...

فهذا بحثي بين أيديكم بذلت فيه ما في وسعي حتىٰ يخرج علىٰ الصورة المرجوة، قمت بدراسته حسب المنهج العلمي المتعارف عليه متوخيا إلىٰ ذلك كل سبيل، فإن نال قبولا ورضا فمن الله وحده، وإن كانت الأخرىٰ فحسبي أني ما قصدتها وعذري أني بشر أصيب وأخطئ.

والحمد الله أولا وآخرا.

الباحث

الفصل الأول

الإعراب من خصائص العربية

ويشمل مبحثين:

❁ المبحث الأول: الإعراب لمحة تاريخية

❖ هل خصت العربية بالإعراب دون غيرها من اللغات؟

❖ هل نطق العرب لغتهم معربة بالسليقة منذ نشأت العربية؟ أم هل أتىٰ زمان علىٰ العربية كانت مجردة عن الإعراب ثم احتاج العرب إليه فاخترعوه؟ وخلاف العلماء في ذلك متقدمين ومحدثين.

❖ كيف كان يتحدث العرب الفصحاء؟

❖ فائدة الإعراب والمقصود به.

❁ المبحث الثاني:(الإعراب تعريفه وأصله)

❖ الإعراب عند اللغويين والنحاة.

❖ وجه نقل الإعراب من اللغة إلىٰ اصطلاح النحويين.

❖ ما الأصل في الإعراب الحركة أو الحرف؟

المبحث الأول: الإعراب لمحة تاريخية

الإعراب من العلوم الجليلة التي تميزت به العربية؛ لأنه ضرب من ضروب الإيجاز التي تميز بين المعاني المختلفة من فاعلية، ومفعولية، وتعجب، واستفهام وغيرها.

ولكن هل خصت العربية بالإعراب دون غيرها من اللغات؟ وهل نطق العرب لغتهم معربة بالسليقة منذ نشأت العربية؟ أم هل أتىٰ زمان علىٰ العربية كانت مجردة عن الإعراب ثم احتاج العرب إليه فاخترعوه؟

وللإجابة عن ذلك أقول:

الحق أن بعض الدارسين من العرب والمستشرقين أثبت أن الإعراب كان موجودًا في اللغات السامية القديمة، التي كانت تعتمد في كتابتها علىٰ الحركات والمقاطع كاللغة الأكَّادية واللغة البابلية واللغة الآشورية، وكان الإعراب حينذاك له الحركات والعلامات الموجودة في اللغة العربية نفسها، أي: الضمة في الرفع، والفتحة في النصب، والكسرة في الجر في اللغتين الأكادية والبابلية القديمتين، والكسرة الممالة في حالة الجر في اللغة الآشورية، والاسم إذا كان منونا ألحقت به ميم وهي تقابل(نون التنوين)في اللغة العربية[1].

(١)ينظر: فقه اللغة د علي عبد الواحد وافي ص١٠٢ -١٠٦- الناشر لجنة البيان العربي- ١٩٥٠م، ودراسات في اللغة العربية د خليل يحيىٰ نامي ص١٨- ط دار المعارف المصرية ١٩٧٤م ،والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د محمد حماسة ص١٢٤- الناشر جامعة الكويت١٩٨٤م .

يقول يوهان فك: لقد احتفظت العربية الفصحىٰ، في ظاهرة التصرف الإعرابي بسمة من أقدم السمات التي فقدتها جميع اللغات السامية-باستثناء البابلية القديمة- قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي[1].

فقد أثبت هذا المستشرق وجود الإعراب في البابلية القديمة وأن العربية القديمة كانت معربة كسائر اللغات السامية، لكنها اختصت بالاحتفاظ بسمة الإعراب.

وذكر إسرائيل ولفنسون: أن هناك شيئا من بقايا الإعراب في أغلب اللغات السامية[2].

كما ذكر الدكتور رمضان عبد التواب نصوصا من قانون حمورابي(١٧٩٢ – ١٧٥٠ ق.م) المدون باللغة البابلية القديمة وبين فيها تماثل الإعراب بينها وبين العربية، فالإعراب فيها كما في العربية الفصحىٰ تماما فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب وعلامة الرفع الضمة وعلامة النصب الفتحة وعلامة الجر الكسرة كما في العربية[3].

---

(١)ينظر: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب لـ يوهان فك ترجمة د عبد الحليم النجار ص٣- مطبعة الكاتب العربي ١٩٥١م.

(٢)ينظر: تاريخ اللغات السامية لإسرائيل ولفنسون ص١٥- ط لجنة التأليف والترجمة والنشر-القاهرة- ط١ ،١٩٢٩م.

(٣)ينظر: فصول في فقه اللغة د رمضان عبد التواب ص٣٧٣ -٣٩٥ -ط مكتبة الخانجي – القاهرة-ط٣ ،١٩٨٧ م.

لكن هذه اللغات القديمة مُنيت – مع تقدم الزمن – بفقد الإعراب واختفائه منها، سوىٰ العربية التي احتفظت به سمة من سماتها الأصيلة، وقد ذكر بروكلمان السبب في ذلك إذ يقول: لقد ظل إعراب الاسم الموروث من قديم الزمان في اللغة البابلية القديمة كاملا غير أنه ضاع بالتدريج شيئا فشيئا منذ وقت مبكر، كما حدث في كل اللغات السامية الحديثة، أما اللغة العربية-بحكم انعزالها في الجزيرة العربية- فظلت تحافظ علىٰ صيغتها القديمة وظواهرها اللغوية بما في ذلك الحركات الإعرابية(١)

يؤكد ذلك الدكتور السعيد بدوي فيذكر أنه لما كان الإعراب قد اختفي من كل اللغات السامية الأخرىٰ لوجودها في بيئات مفتوحة، بقي في العربية بفضل انحصارها داخل حدود الجزيرة بعيدا عن الاختلاط والتطور السريع(٢).

ولعل اصطفاء الله للعربية وتفضيله إياها السبب في جعلها منعزلة في جزيرة العرب محتفظة بسماتها الأصيلة التي منها الإعراب لتكون لغة كتابه الخاتم الذي تكفل الله-سبحانه- بحفظه.

وخلاصة القول أن الإعراب كان سمة من سمات اللغات السامية القديمة غير أنه اختفي منها مع مرور الزمن- لوجودها في بيئات مفتوحة- خلا العربية التي احتفظت به خصيصة من خصائصها الأصيلة.

---

(١)ينظر: فقه اللغات السامية لبروكلمان ص١٨ –ترجمة د رمضان عبد التواب –مطبوعات جامعة الرياض – السعودية. ط٣ ، ١٩٧٧م.

(٢)ينظر: مستويات العربية المعاصرة في مصر د السعيد محمد بدوي ص٢٥ –دار المعارف المصرية-١٩٧٣م.

وأما الأمر الثاني: هل نطق العرب لغتهم معربة بالسليقة والفطرة؟ أم هل أتىٰ زمان علىٰ العربية كانت مجردة من الإعراب ثم احتاج العرب إليه فاخترعوه؟

العلماء في ذلك فريقان:

الفريق الأول:

يرىٰ أن اللغة العربية وإعرابها أمر توقيفي، علمها الله آدم، ثم أخذها عنه أبناؤه جيلا بعد جيل ،أي أن العرب كانت تنطق العربية معربة طبعا وسليقة.

ومن أنصار هذا الفريق:

- **ابن فارس** الذي ذكر أن أسماء الحروف العربية داخلة فِي الأسماء الَّتِي أعلم الله -جلَّ ثناؤه -أنه علَّمها آدم -عليه السلام-، كما قال -جل وعزَّ-: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾[1]، فهل يكون أوّلُ البيان إلاَّ علم الحروف الَّتِي يقع بِهَا البيان؟ ولِمَ لا يكون الذي علَّم آدم عليه السلام الأسماء كلّها هو الَّذِي علّمه الألِفَ والباء والجيم والدال؟

- **وابن جني حيث قال:** سألت يومًا أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي -تميم جوثة- فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال: أقول: ضربت أخاك. فأدرته علىٰ الرفع فأبىٰ، وقال: لا أقول: أخوك أبدًا. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك فرفع. فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبدًا، فقال: أيش هذا! اختلفت جهتا الكلام.

---

(١)سورة الرحمن:٤

يقول ابن جني معقبا: فهل هذا إلا أدل شيء علىٰ تأملهم مواقع الكلام وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب، عن ميزة وعلىٰ بصيرة، وأنه ليس استرسالًا ولا ترجيمًا[1].»اهـ

كما ذكر الزجاجي أن اللغة والإعراب وجدا معا إلا أن اللغة أسبق من الإعراب، نظير ذلك أن نقول: إن الأسماء قبل الأفعال لأن الأفعال أحداث الأسماء ولم توجد الأسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها بل نطق بهما معا ولكلٍ حقه ومرتبته.

يقول الزجاجي: فإن قال قائل: فأخبروني عن الإعراب والكلام أيهما أسبق؟ قيل له: إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير، إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو علىٰ حسب ما يوجبه المعقول. فنقول إن الكلام سبيله أن يكون سابقا للإعراب، لأنا قد نرىٰ الكلام في حال غير معرب، ولا يختل معناه. ونرىٰ الإعراب يدخل عليه ويخرج، ومعناه في ذاته غير معدوم. مثال ذلك أن الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما أشبه ذلك، معربـًا كان أو غير معرب، لا يزول عنه معنىٰ الاسمية... فإن قال: فأخبروني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا، أتقولون إن العرب كانت نطقت به زمانا غير مُعرب ثم أدخلت عليه الإعراب، أم هكذا نطقت به في أول تبلبل ألسنتها؟ قيل له: هكذا نطقت به في أول وهلة، ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم أعربته. فإن قال: فمن أين حكمتم علىٰ ما سبق بعضه بعضـًا وجعلتم الإعراب الذي لا تُعقل أكثر المعاني إلا به ثانيـًا، وقد زعمتم أنها تكلمت هكذا جملة؟ قيل له: قد عرفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير علىٰ ضروب، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة... ونظير ذلك أنا نقول: إن الأسماء قبل الأفعال، لأن

---

(١)ينظر: الخصائص لابن جني١/ ٧٧- ت/ محمد علي النجار- ط دار الكتب المصرية.

الأفعال أحداث للأسماء، ولم توجد الأسماء زمانًا ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها، بل نطق بهما معًا، ولكل حقه ومرتبته.[1]

الفريق الثاني:

ذكره الزجاجي، حيث قال: وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت أولا بالكلام غير معرب، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، ثم نقل معربا فتُكُلِّم به[2].

كما ذكره ابن فارس بأدلته رادا عليه فقال: وزعم قوم أن العرب العاربة[3] لَمْ تعرف هَذِهِ الحروف بأسمائها، وأنهم لَمْ يعرفوا نحوًا ولا إعرابًا ولا رفعًا ولا نصبًا ولا همزًا. قالوا :والدليل عَلَىٰ ذَلِكَ مَا حكاه بعضهم عن بعض الأعراب أنه قيل لَهُ: أتهمز إسرائيل؟ فقال: «إني إذن لَرَجُل سوء! » قالوا: وإنّما قال ذَلِكَ؛ لأنه لَمْ يعرف من الهمز إِلاَّ الضغط والعصر. وقيل لآخر: أتجرُّ فلسطين؟ فقال: «إني إذن لقويٌّ!» قالوا: وسُمع بعض فصحاء العرب يُنشد:

---

(١)ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٧ ،٦٨-ت/ د مازن المبارك- الناشر: دار النفائس – بيروت- ط٥ ، ١٩٨٦ م.

(٢)ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٨، ٦٩

(٣) يقول الخليل بن أحمد في كتاب العين٢/ ١٢٨(عرب) تحقيق د/ مهدي المخزومي ، د/ إبراهيم السامرائي، دار الرشيد- بغداد ١٩٨٠هـ - ١٩٨٢م : «العرب العاربة: الصريح منهم»اهـ، وقال ابن دريد في جمهرة اللغة١/ ٣١٩(عرب) تحقيق/ رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت ،ط الأولىٰ ١٩٨٧هـ .:«وَالْعرب العاربة: سبع قبائل: عَاد وَثَمُود وعمليق وطسم وجديس وأميم وجاسم»اهـ

نحن بني عَلقمةَ الأخيارا[1]

فقيل لَهُ: لم نصبت «بني»؟ فقال: مَا نصبته، وذلك أنه لَمْ يعرف من النّصب إِلاَّ إِسناد الشيء. قالوا: وحكىٰ الأخفش عن أعرابي فصيح أنه سُئل أن يُنشد قصيدة عَلَىٰ الدال فقال: وَمَا الدال؟ وحكي أن أبا حيّة النُّميري سُئل أن يُنشد قصيدة عَلَىٰ الكاف فقال:

كفي بالنَّأي من أسماء كافِ وَلَيْسَ لِسُقمها إِذ طال شافِ[2]

قلنا: والأمر فِي هَذَا بخلاف مَا ذهب إِلَيْهِ هؤلاء، ومذهبنا فِيهِ التوقيف ...أما من حُكي عنه من الأعراب، الَّذِين لَمْ يعرفوا الهمز والجرّ والكاف والدال، فإنَّا لَمْ نزعم أن العرب كلها مدرًا ووبرًا قَدْ عرفوا الكتابة كلها والحروف أجمعها،

---

(١) من الرجز المشطور، بلا نسبة في: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس ص١٥، الناشر/ محمد علي بيضون–دار الكتب العلمية–ط الأولىٰ ١٤١٨هـ–١٩٩٧م والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي٢/ ٢٩٥– تحقيق/ فؤاد علي منصور–ط / دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

(٢)البيت من الوافر، لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص١٤٢، تحقيق د/ عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم – دمشق ١٣٧٩هـ – ١٩٩٦م. وهو من شواهد: المقتضب للمبرد ٤/ ٢٢– تحقيق الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة ، ط/ عالم الكتب. – بيروت. والمسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ص٨٢ – تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولي١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م. والخصائص٢/ ٢٧٠ ،والمفصل للزمخشري ص٢٧٧– تحقيق د/ علي بو ملحم – مكتبة الهلال – بيروت. الطبعة: الأولىٰ، ١٩٩٣م،وشرح المفصل لابن يعيش٤/ ٥٧– ت: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

اللغة: بالنأي: الباء زائدة، والنأي البعد، وهي فاعل كفي.

المعنىٰ: إن بعدها يكفيه كل بلاء، ولا يستطيع أن يجد شفاء له.

وَمَا العربُ فِي قديم الزمان إِلاَّ كنحن اليومَ: فما كلٌّ يعرف الكتابة والخطّ والقراءة، وأبو حيّة كَانَ أمس؛ وَقَدْ كَانَ قبله بالزمن الأطول من يعرف الكتابة ويخطّ ويقرأ، وَكَانَ فِي أصحاب رسول الله -صلىٰ الله عليه سلم- كاتبون منهم أمير المؤمنين عليٌّ صلوات الله تعالىٰ عَلَيْهِ وعثمان وزيد وغيرهم.[1]

فابن فارس يرد علىٰ من قال إن العرب لا تعرف إعرابا ولا رفعا ولا نصبا ولا جرا مستدلين بما ذكره في كلامه.. بأن العرب قديما كانوا كما نحن اليومَ: فما كلٌّ يعرف الكتابة والخطّ والقراءة.

وهذا القول(الثاني) القديم تبناه كثير من المحدثين لكنهم اختلفوا في تأويله وتفسيره :

١-فتشدد بعضهم كالدكتور/ إبراهيم أنيس فذهب إلىٰ أن عرب الجاهلية لم يعرفوا عن الإعراب شيئا، إنما كانوا يحركون أواخر الكلمات كيفما اتفق من أجل الانسجام والتنغيم الموسيقي. ولهذا نجدهم يتركون آخر الكلمة ساكنًا عند الوقف، وجاء النحاة أخيرًا فاعتقدوا خطأ أنَّ حركات الإعراب ضرورية؛ لتوضيح المعنىٰ في الكلام. ثم بنوا علمهم كله علىٰ هذا الرأي المغلوط.

وتتلخص نظريته فيما يلي[2]:

١) ليس للحركة الإعرابية مدلول علىٰ فاعلية، أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك. بل هي حركات يحتاج إليها في الكثير الغالب من أجل وصل الكلمات

---

(١)ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس ص١٥، ١٦

(٢)تنظر نظرية الدكتور إبراهيم أنيس كاملة بما استشهد به من أمثلة في كتابه: من أسرار العربية ص٢٠٨ -٢٥٠، ط مكتبة الأنجلو المصرية،ط٣ ،١٩٦٦م.

بعضها ببعض، بمعنىٰ أنها حركات للتخلص من التقاء الساكنين. وأن معنىٰ الفاعلية والمفعولية لا يستفاد من هذه الحركات، وإنما من موقع كل من الفاعل والمفعول في الجملة العربية.

٢) هناك عاملان تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين، أولهما: إيثار بعض الحروف لحركة معينة، كإيثار حروف الحلق للفتحة مثلا، وثانيهما: الميل إلىٰ تجانس الحركات المتجاورة وانسجامها.

٣) سمع النحاة القدماء هذه الحركات فأخطأوا تفسيرها، حين عدوها علامات علىٰ الفاعلية والمفعولية وغيرها، في حين أنها لا تعدو أن تكون حركات وصل بين الكلمات.

٤) حين اعتقد النحاة أنها حركات إعرابية حركوا أواخر الكلمات التي لا داعي لتحريكها لتطرد قواعدهم. فقالوا مثلا:« الرجل قائم» بضم اللام من الرجل، وكان يكفي أن يقال: «الرجل قائم » بتسكين اللام إذ لا توجد ضرورة تدعو إلىٰ تحريكها.

٥) الحالات التي ليس فيها ما يدعو إلىٰ تحريك الآخر جاءت في النثر والشعر علىٰ سواء، ولا يؤثر ذلك علىٰ وزن الشعر من الناحية الذوقية .

٦) أما المعرب بالحروف ، فكانت إحدىٰ صوره تخص قبيلة معينة ، والصور الأخرىٰ تخص قبائل أخرىٰ ، ولكن النحاة جمعوا كل هذه الصور ، وخصوا كل صورة منها بحالة إعرابية معينة، فهو يفترض مثلا أن هناك قبائل عربية كانت تنطق المثنىٰ بالياء في جميع الحالات ، ثم تطورت هذه الياء فصارت ألفا عند بعض القبائل في جميع الحالات. ولم يفهم النحاة سر الموضوع فجمعوا بين الصورتين ، وخصوا الأولىٰ بحالتي النصب والجر ، كما خصوا الثانية بحالة الرفع.

وقد ناقش نظرية الدكتور أنيس هذه علماء أجلاء وأساتذة أفاضل أدحضوا مزاعمه كلها وأطنبوا في ذلك إطنابا حسنا، كالأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة[1]،

والدكتور مهدي المخزومي[2]، و الدكتور محمد حسن جبل[3]، وغيرهم.

وخلاصة ما قالوه واحد، وهو خطأ هذه النظرية وأن الدكتور أنيس جانبه الصواب فيما قاله، وسأقتصر- متصرفا- علىٰ رد الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة؛ لأمرين:

١- أن نقاشه ليس في كتاب مقروء وإنما في محاضرة مسموعة، فأردت أن أجعلها مقروءة حتىٰ تكون الإفادة أعم.

٢- أن كلامه فيه من الشدة التي توحي بالغيرة علىٰ العربية في وجه كل من أراد أن يعبث بأصولها أو المساس بها.

يقول الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة : إن الدكتور أنيس يريد تجريد العربية من محاسنها، فاستحدث قوانين ليس لها أصل إلا الحدْث والتخمين، ثم أراد تطبيقها علىٰ قواعد اللغة العربية، فنراه كثيرا ما كان يركن إلىٰ ما يسميه

---

(١) محاضرة علىٰ شبكة الإنترنت للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة بعنوان (شبهات نحوية) ألقاها في المعهد العلمي السعودي بمكة المكرمة، رد فيها علىٰ ما أثاره الدكتور إبراهيم أنيس وغيره.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د مهدي المخزومي ص ٢٤٩ وما بعدها. ط/ الحلبي – الطبعة الثانية ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.

(٣) ينظر: أصالة الإعراب ودلالته علىٰ المعاني في اللغة العربية د محمد حسن جبل ص٥٨ وما بعدها- الناشر البربري للطباعة الحديثة، ٢٠٠٠م.

الانسجام، وإذا سألت ما ضوابط هذا الانسجام؟ وما حدوده؟ لم تسمع إلا همهمة لا تبين وغمغمة لا تتضح، وغاية الانسجام عنده أن يحرك الحرف الأخير بحركة ما قبله، وتارة يكون أن يحرك الحرف الأخير بحركة ما بعده، فالعامل الوحيد عند الدكتور أنيس الانسجام فمن حقه وحده أن يرفع وأن ينصب وأن يجر و يسكن الأسماء والأفعال.

وإذا سألت عن رفع الأسماء بعد كان وأخواتها، وعن نصبها بعد إن وأخواتها، وعن جرها بعد حروف الجر، وعن نصب المضارع بعد أنْ، من جاء بهذه الحركات عن العرب؟ قال إنها من صنع النحويين ولم يعرفها العرب القدماء فصناعة النحويين عنده هي العبث بكلام العرب بتحريك أواخر الكلمات بحركات تخضع لأهوائهم، مع جهلهم قوانين انسجام الصوت، فهل رأيت أعجب وأغرب من ذلك؟ لقد تعرض النحاة لحملات كثيرة، وما تجرأ أحد أن يرميهم بمثل ما رماهم به الدكتور أنيس، وإذا قلنا للدكتور أنيس إن القرآن نزل بلسان عربي مبين، وفيه رفع اسم كان ونصب اسم إنَّ ونصب المضارع بعد أنْ وجر الأسماء بعد حروف الجر فما ندري بماذا يجيب؟

لقد أسرف الدكتور أنيس في مزاعمه ودعاويه، من غير أن يقدم دليلا علىٰ ما يزعم ويدعي، يكسر وزن الشعر ثم يقول: يشهد علىٰ سلامته أصحاب الآذان الموسيقية المرهفة، وليس هناك من شاهد غيره، المستشرقون أعداء ديننا يقولون عن النحو العربي إنه من أعظم آثار العقل العربي؛ تقديرا له، ويحق للعرب أن يفخروا به والدكتور أنيس الرجل المسلم يحقر شعر علماء العربية جميعا، ويرميهم بالتزييف والتدليس والتحريف والتبديل في كلام العرب، وعلىٰ هذا التدليس تواطأ علماء أمتنا فلم يفطن واحد منهم لهذا التحريف لثقافتنا العربية والإسلامية حتىٰ جاء الدكتور أنيس في القرن الرابع عشر وكُشف له وحده الغطاء عما وقع في هذه الثقافات كلها من التحريف والتدليس، وفي الحديث

الشريف(أمتي لا تجتمع علىٰ ضلالة) فكيف اجتمعت هذه الأمة علىٰ هذه الضلالات، ورضيت بها وتقبلتها.

إن لغة العرب نزل بلسانها كتاب الله، الذي تعهد خالق الخلق بحفظه من التحريف، فكان حفظه حفظا للغة التي نزل بها وصيانة لها من التحريف والتبديل، كما رويت لنا سنة رسوله صلىٰ الله عليه وسلم التي هي مكملة لشريعته باللغة العربية، وقد تحرىٰ العلماء في ضبطها ونقلها، ووضعوا الشروط العديدة لرواتها ورجالها فيما لا نظير له في لغة أخرىٰ.

وإذا كانت قواعد النحو التي وضعها نحاتنا جاءت مطابقة لما تضمنه أسلوب كتاب الله وحديث رسوله صلىٰ الله عليه وسلم فكيف يقول الدكتور أنيس أن هذه القواعد لا تطابق واقع كلام العرب وأنها مصطنعة مزيفه، وإذا كان الدكتور يزعم أنه وحده الذي عرف كيف كانت تنطق العرب القدماء فكان يجدر به أن يترك التزام قواعد النحويين في كتابه[1] ولا يترسمها لأنها قواعد مزيفه في نظره، ويتبع في تأليف كتابه القواعد التي ابتدعها وما يقضي به الانسجام عنده.

ثم يقول الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في نهاية كلامه:

أنا في حيرة بماذا نسمي هذا؟ أنقول عنه: إنه اجتهاد في البحث؟ لا أظن، أم نقول عنه إنه تجديد في البحث؟ لا أظن، أم نقول عنه إنه هذيان كهذيان المحبوب.

لقد علق أبو حيان علىٰ رأي للفراء لم يعجبه بقوله: إنه قال بهذا الرأي وهو نائم، ولو كان رأي الدكتور أنيس رأيا واحدا لقلنا مثل ما قال أبو حيان.(انتهىٰ كلامه)

---

(١)يقصد كتاب الدكتور أنيس(أسرار العربية) الذي دعا فيه إلىٰ نظريته.

قطرب ومذهبه في الإعراب:

كما ذكر الدكتور أنيس-أيضا- أن نحويًا واحدًا من القدماء فطن إلىٰ هذه الحقيقة، هو الإمام قطرب. إذ يقول: ويشبه هذا الرأي ما نادىٰ به أحد تلاميذ سيبويه وهو الإمام محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفىٰ سنة٢٠٦هـ إذ يقول: إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون، فجعلوه في الوصل محركا حتىٰ لا يبطئوا في الإدراج، وعاقبوا بين الحركة والسكون وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به، ولم يلتزموا حركة واحدة لأنهم أرادوا الاتساع، فلم يضيقوا علىٰ أنفسهم وعلىٰ المتكلم حظر الحركات إلا حركة واحدة[1].

قلت :وقول قطرب وأدلته كاملة نقلها الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو[2]، والسيوطي في الأشباه والنظائر[3].

وخلاصة قوله:

١- أن الكلام لم يُعرب للدلالة علىٰ المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيداً أخوك. ولعل زيداً، أخوك. وكأن زيداً أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائمًا، وما زيد قائم، اختلف إعرابه واتفق معناه.

٢- لو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنىٰ إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله.

---

(١)ينظر: من أسرار العربية للدكتور إبراهيم أنيس ص٢٠٨

(٢)ينظر قول قطرب في: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٠، ٧١.

(٣)ينظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ص١٧١ وما بعدها-مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٩٨٧م

٣- إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام.

والمتأمل جيدا في ذلك يجد الآتي:

أ- أن قطربا لم ينكر الإعراب عند العرب-كما فعل الدكتور أنيس- بل أثبته ،إنما أنكر أن يكون فائدته الدلالة علىٰ المعاني والتفريق بينها فقط بل له فوائد أخر؛ مستدلا بأننا نجد في كلام العرب أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمن الأول قولك: إن زيداً أخوك. ولعل زيداً أخوك. وكأن زيداً أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه. ومن الثاني: قولك: ما زيد قائماً، وما زيد قائم، اختلف إعرابه واتفق معناه. ومثله: ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان.

ب- أن قطربا حين قال: «وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك مُعاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام.[1]»اهـ

فهو يذكر فائدة الإعراب العامة ،وهي أن تحريك آخر الكلمة؛ لأجل الوصل، حتىٰ لا يلزم الكلام السكون وصلا ووقفا، هذه الفائدة العامة للإعراب ،وقد ذكرها قبله الخليل، إذ قال سيبويه:« وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلىٰ التكلم به[2]»اهـ

---

(١)ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٠

(٢)ينظر : الكتاب٤/ ٢٤١، ٢٤٢

وذكرها بعده ابن عصفور في كلامه عن معنىٰ الإعراب الذي هو تغيير أحوال آخر الكلم باختلاف العوامل، فقال: لم أرد بالتغيير أحوال الآخر من رفع إلىٰ نصب أو إلىٰ خفض بل اختلافهما من الوقف إلىٰ الحركة أو من الحركة إلىٰ السكون أو الحذف في الجزم، ألا ترىٰ أن الإعراب إنما دخل في الاسم بسبب العامل وقد كان الاسم قبل دخول العوامل عليه موقوفا غير معرب؟ وكذلك الفعل[1].

فتحريك آخر الكلمة لأجل الوصل سبب عام أما تحريكه بحركات خاصة تكون باعتبار الحال من الفاعلية والمفعولية وغير ذلك.

جـ – كما أن لقطرب كتابا سماه(معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه)[2] درس فيه كل سورة من ثلاثة أمور: القراءات وتوجيهها، ثم اللغات وغريبها، ثم مشكل الإعراب فيها، ويعنون لكل منها بعنوان قائلا –مثلا–: (مشكل إعراب سورة كذا) ويذكر فيه ما أشكل من الإعراب وصعُب، وقد يذكر فيه بعض القراءات التي يشكل إعرابها، مما يوضح أن قطرب يعترف بالإعراب وفائدته بدليل تأليفه كتابا في ذلك.

وعلىٰ ذلك فقطرب لم يخالف جمهور النحاة، إنما وسَّع فائدة الإعراب، والدكتور أنيس حمَّل كلامه ما لا يطيق حتىٰ يستدل علىٰ نظريته .

٢– وذهب بعض المحدثين –كالدكتور/ إبراهيم مصطفي– إلىٰ أن للنحاة يدًا طولىٰ في خلق القواعد النحوية الموجودة بين أيدينا الآن، ولكنهم لم

---

(١)ينظر : شرح الجمل لابن عصفور١/ ١٠٣

(٢) رسالة دكتوراه بعنوان :معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه/ لأبي علي محمد بن المعروف بقُطرُب (ت بعد ٢١٠هـ)؛ دراسة وتحقيق د محمد لقريز.– جامعة باتنة– الجزائر ١٤٣٨ هـ، ٢٠١٧ م .

يخلقوها من عدم. فقد كان لها أصل يسير عند عرب الجاهلية، ثم جاء النحاة فزخرفوه وعقَّدوه ما شاء لهم من التعقيد.

ثم ذكر الدكتور إبراهيم أن العرب كانوا يتبعون في الإعراب ثلاث قواعد فقط علىٰ المنوال الآتي:

الأولى :كانوا يضعون الضمة علىٰ آخر كل كلمة يتحدثون عنها أو يسندون إليها خبرا، أي أن الضمة كانت عندهم علامة الإسناد بوجه عام. وجاء النحاة بعد ذلك فوضعوا قواعد المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها وما أشبهه، مع العلم أن العرب الأولين لم يكونوا يفهمون من هذه القواعد العويصة شيئا.

الثانية: كان العرب يجعلون الكسرة علما للإضافة، فلا فرق عندهم بين المجرور بالحرف أو المجرور بالإضافة. فهم يقولون «كتاب محمد» أو «كتاب لمحمد». وإنما كانت الكسرة في نظرهم علامة الإضافة لما فيها من شبه بياء النسبة. ومعنىٰ هذا أنهم كانوا يعربون لغتهم علىٰ نمط ساذج يمكن فهمه بالسليقة.

الثالثة: كانوا يضعون الفتحة علىٰ آخر كل كلمة غير مجرورة أو مرفوعة. فالفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، وهي بمثابة السكون في لغتنا العامية، إنهم إذن لا يعرفون المفعول به أو المفعول المطلق أو المفعول لأجله أو المفعول فيه أو المفعول معه أو غير ذلك من المواضيع الكثيرة التي اختلقها النحاة لتبيان المواضيع التي يجب فيها نصب الاسم أو يجوز[1].

(١)ينظر: إحياء النحو للأستاذ/ إبراهيم مصطفي ص١٦٥ وما بعدها ،ط/ لجنة التأليف والترجمة والنشر-القاهرة، ط١ ،١٩٣٧م

٣- وذهب بعضهم -كالدكتور / حسن عون- إلىٰ أن نشأة القواعد الإعرابية المختلفة كان مسايرا للتطور الاجتماعي و اللغوي ،فاللغة بعد أن نشأت ثم تجاوزت مرحلة من الزمن، بدأ العقل يتصرف فيها من حيث الاشتقاق والنحت والتصريف ثم من حيث التراكيب حتىٰ وجدت نفسها مضطرة إلىٰ التزام بعض الضوابط لتمييز بعض التراكيب عن بعض، ولمعرفة وظيفة كل لفظ بالنسبة لموقعه من الجملة هذه الضوابط في صورتها الأولىٰ هي عبارة عن الإعراب الذي تطور وتطور حتىٰ وصل إلىٰ قمته في الشعر الجاهلي، ثم تلقفه النحاة تدوينا وتنظيما(١).

تعقيب

والحق الذي أراه أن الإعراب توقيفي -علىٰ المذهب الأول- فالقواعد الإعرابية لم تختلق اختلاقا، إنما كانت موجودة عند العرب كاملة يتبعونها في كلامهم سليقة وطبعا جيلا بعد جيل. ولم يفعل النحاة بعد ذلك سوىٰ استنباط القواعد من كلام العرب، ثم العمل علىٰ تبويبها وتسجيلها.

وأما ما نقله الزجاجي وابن فارس عن بعض العلماء -وتبعه بعض المحدثين- من أن العرب نطقت أولا بالكلام غير معرب، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، ثم نقل معربا فتُكُلِّم به، فهذا كلام ليس له دليل إلا الظن والتخمين وإلا فما الدليل علىٰ أن العرب كانوا يستعملون الحركات الإعرابية كيفما اتفق أي اعتباطا أو لأجل الانسجام كما قال الدكتور إبراهيم أنيس، أو أن العرب كانت تعلم من الإعراب أيسره ثم جاء النحاة فقعدوا وعقدوا كما قال الدكتور/ إبراهيم مصطفي، كيف ذلك وكل قاعدة لابد أن يكون عليها شاهد عن العرب حتىٰ تقبل، أي أن العرب تكلموا بها قبل أن تقعد القواعد.

---

(١)ينظر: اللغة والنحو للأستاذ/ حسن عون ص ٧٨ -٨١،مطبعة رويال بالأسكندرية،١٩٥٢م.

وقول الدكتور حسن عون في مجمله يقوم علىٰ نظرية التطور وهو قول حسن يمكن الأخذ به إذا كان الأمر يتعلق بغير العربية وإعرابها، لأنها لغة خاصة وهبها الله من الخصائص الفريدة لتكون وعاء كتابه العزيز.

واعلم ..أن قواعد الإعراب ثمرة لجهود مخلصة بذلها النحويون، قد حرص كل واحد منهم أن يستدرك علىٰ سابقه، و باب الاجتهاد في النحو مفتوح علىٰ مصراعيه، كما أن باب نقد النحو مفتوح علىٰ مصراعيه، لم يزعم أحد من النحويين أن لهم حصانة، أو أن قوانينهم لها قداسة وحرمة، وإنما ينبغي أن يكون نقد النحو مرتكزا علىٰ الاستقراء والاستقصاء، فيكشف ما وقع في قواعد النحو من قصور، أو ما وقع فيه النحويون من تقصير، أما المهاجمة عند سنوح أول خاطر، أو عروض نزوة من نزوات الفكر، فهذا مما ينبغي ألا يكون ولو ألبس ثوب الجديد.

كيف كان يتحدث العرب الفصحاء؟

هذا السؤال راودني طويلا وبحثت عنه كثيرا كيف كان يتكلم العرب الأقحاح؟

وللإجابة عن ذلك أسوق لك نصين وقعت عليهما ثم أبين لك ما أراه:

قال سيبويه في باب الإشباع: فأما الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها واوٌ وياءٌ، وهذا تحكمه لك المشافهة. وذلك قولك: يضربها، ومن مأمنك.

وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا، وذلك قولك: يضربها، ومن مأمنك، يسرعون اللفظ... وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة فخِذٍ حيث حذفوا فقالوا: فخْذٌ، وبضمة عضُدٍ حيث حذفوا فقالوا: عضْد[1]

(١)ينظر: الكتاب٤/ ٢٠٢ ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ، ط/ مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط/ الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م . وشرحه للسيرافي٥/ ٧٤ –تحقيق/ أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط/ الأولىٰ ١٤٢٩هـ٢٠٠٨م .

وقال أبو حيان التوحيدي في البصائر والذخائر: قال أبو العيناء: مَا رأَيت مثل الْأَصْمَعِي قطّ، أنشد بيتا من الشعْر فاختلس الإعراب ثمَّ قالَ: سَمِعت أَبَا عَمْرو بن الْعلاء يَقُول: كلَام الْعرب الدرج. وحَدثني عبد الله بن سوار أَن أَبَاهُ قَالَ: العرب تجتاز بالإعراب اجتيازا. وحَدثني عِيسَىٰ بن عمر أَن أبي إِسْحَاق قال: العرب ترفرف علىٰ الْإِعْرَاب ولَا تتفيهق فِيهِ. وَسمعت يونس يَقُول: العَرب تشام الإعراب وَلَا تحَققه. وَسمعت الخشخاش بن جناب يَقول: العرب تقع بالإعراب وَكَأَنهَا لم ترد. وَسمعت أَبَا الخطاب يَقُول: إِعراب العرَب الخطف والحذف[1].

وعلىٰ ذلك فالعرب كانت تتكلم كلامها معربا ، لا ينكر ذلك عاقل ،ولكنها في ذلك فريقان:

الأول :فريق يمطط كلامه وإعرابه، فيظهر الضمة والفتحة والكسرة إظهارا، يشبعون فيمططون، كما قال سيبويه، وهذا تحكمه لك المشافهة[2].

الثاني : فريق يختلس الإعراب اختلاسا، ويجتازه اجتيازا، ودونك ما نقله أبو حيان التوحيدي: العرب ترفرف علىٰ الْإِعْرَاب...تشام الإعراب ولا تحققه... إِعراب العرَب الخطف والحذف[3].

ولعل المقام أو الحال لهما كبير الأثر في ذلك.

(١)ينظر: البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي ٦/ ١٤٧ – تحقيق د/ وداد القاضي–الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

(٢)ينظر: الكتاب٤/ ٢٠٢

(٣)ينظر: البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي ٦/ ١٤٧

فائدة الإعراب والمقصود به

للإعراب فوائد عديدة منها:

١- أنه وسيلة من وسائل الإبانة والإيضاح عن المعاني المختلفة، فلولاه لاختلطت المعاني والتبست، ولم يفترق بعضها عن بعض.

٢- أنه مظهر من مظاهر الإيجاز، فقد تغني الحركة عن جملة أو جمل.

٣- يتوصل به إلىٰ التكلم بكلام العرب علىٰ الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغير؛ لفهم كتاب الله عز وجل الذي هو أصل الدين والدنيا، ومعرفة أخبار النبي صلىٰ الله عليه وسلم وكلامه، وإقامة معانيها علىٰ الحقيقة[1].

٤- أن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل فحركوه بالإعراب ليعتدل الكلام.

والمقصود بهذا الإعراب:

هو التزام العلامات التي وصفها النحاة والتي يكون عليها آخر بناء الكلمة، سواء أكانت هذه العلامات متغيرة أم ثابتة، وسواء أكانت حركة أم سكونا أم حرفا، وما عده النحاة حركة بناء لا يفترق في الحقيقة عن حركة الإعراب من حيث الوظيفة التي حددناها للإعراب وهي الإبانة والوضوح، فكل العلامات التي وصفوها لمختلف الكلم هي بيان لها ما كان منها متغيرا وما كان منها ملازما لوضع واحد لا يفارقه، فليس الإعراب مقصورا علىٰ ما اصطلح عليه النحاة -فيما بعد- من الأثر الذي يجلبه العامل، وإذا وجدنا مصطلح البناء مقابلا لمصطلح الإعراب

(١)ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٩٥

في كتب النحو فذلك راجع إلىٰ تخصيص في الدلالة حين وجد النحاة أبنية في العربية ملازمة طريقة واحدة وأبنية أخرىٰ يتغير آخرها بحسب موقعها من التراكيب فميزوا هذا الصنف الثاني بمصطلح الإعراب، وميزوا الأول بمصطلح البناء الذي لا يلغي عنه صفة الإبانة وإنما يسلب عنه صفة التغيير[1].

يؤكد ذلك قول أبي علي الشلوبين في حديثه عن الإعراب والبناء: «والفرق بينهما انتقال الإعراب ولزوم البناء[2]»اهـ

ويدل عليه أنا نجد النحاة الأوائل يبادلون بين ألقاب الإعراب والبناء يستعملون هذا لذاك وذاك لهذا، لا فرق في ذلك بين بصري وكوفي مع أنهم ذكروا أنَّ للإعراب ألقابا أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم. وأن للبناء ألقابا أربعة: الضم، والفتح، والكسر، و السكون[3].

التقارض بين ألقاب الإعراب والبناء عند متقدمي نحاة البصرة والكوفة:

سيبويه يقول: «وزعم الخليل – رحمه الله – أنهم نصبوا المضافَ نحو: (يا عبدَ الله، ويا أخانا) والنكرةَ حين قالوا: يا رجلًا صالحًا، حين طال الكلام، كما

---

(١)ينظر: الإعراب سمة العربية الفصحىٰ أد/ محمد إبراهيم البنا ص١١، ١٢ –ط دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١م

(٢)ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين١/ ٢٥٤- تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي ، الناشر/ مكتبة الرشد – الرياض ، ط/ الأولىٰ ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

(٣) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٤٥- تحقيق/ محمد بهجة البيطار ، ط/ مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م ،و اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ٦٠- تحقيق/ غازي مختار طليمات ، ط/ دار الفكر ، ط/ الأولىٰ ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م .

نصبوا: (هو قبلَك، وهو بعدَك)، ورفعوا المفردَ كما رفعوا (قبلُ وبعدُ) وموضعهما واحد، وذلك قولك: (يا زيدُ، ويا عمرُو).....»[1].

ففي هذا النص أطلق سيبويه الرفع – وهو من ألقاب الإعراب – علىٰ المبني علىٰ الضم.

وقال أيضا:« ومن قال: يا غلامي وقرأ يا عبادي قال: وازيدِيا إذا أضاف؛ من قبل أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء وحركها في لغة من جزم الياء؛ لأنه لا ينجزم حرفان[2]»

وقال أيضا:« وأما مُحمرٌّ إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولىٰ مجزومة[3]»

فأطلق الجزم وأراد البناء علىٰ السكون.

وقال أيضا:« وعلمَ الله ينتصب كما ينتصب ذهبَ زيدٌ، وفيهما معنىٰ اليمين[4].»

فأطلق النصب وأراد البناء علىٰ الفتح.

وقال المبرد :«...في قول من قال: يا حارُ ، فرفع[5]»اهـ

فأطلق الرفع – وهو من ألقاب الإعراب – علىٰ المبني علىٰ الضم.

وقال المبرد أيضا:« فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم نونًا فقلت: أنتن تفعلْن، وهنَّ يفعلن[6]»اهـ

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٨٢ وما بعدها

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٢١

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٦٤

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٠

(٥)ينظر: المقتضب٤/ ٣٤٦

(٦)ينظر: المقتضب٤/ ٤١٣

وذلك كثير في كلام البصريين لا سيما سيبويه[1]

وقال الفراء يتحدث عن حركة الهاء في نحو: (عَلَيْهِمْ):

«فأما من رفع الهاء فإنه يقول: أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها؛ فأما الرفع فقولهم: (هُم قالوا ذاك) في الابتداء؛ ألا ترىٰ أنها مرفوعة لا يجوز فتحها ولا كسرها. والنصب في قولك: (ضَرَبَهُم) مرفوعة لا يجوز فتحها ولا كسرها»[2].

فأطلق الرفع – وهو من أنواع الإعراب – علىٰ المبنيِّ علىٰ الضم.

وقال في قول الله ﷻ: ﴿ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ﴾[3]:

«ولم يقل: (ذلكم)، وكلاهما صواب.....، ومن قال (ذلكَ) جعل الكاف منصوبة وإن خاطب امرأة أو امرأتين أو نسوة»[4].

فأطلق النصب – وهو من أنواع الإعراب – علىٰ المبني علىٰ الفتح.

وقال في قوله ﷻ: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾[5]:

«ألا ترىٰ أنهم يقولون: (لم أره مذُ اليوم ومذِ اليوم)؟

---

(١) ينظر – مثالًا لا حصرًا – الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٢٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٣٧٧ ، ٤٠٩ ، و٣/ ٢٠٣ ، ٢١٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٥– تحقيق/ أحمد نجاتي وآخرين ، ط/ عالم الكتب – بيروت ، ط/ الثالثة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

(٣) سورة البقرة، من الآية (٢٣٢).

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ١٤٩

(٥) سورة إبراهيم، من الآية (٢٢).

والرفع في الذال هو الوجه؛ لأنه أصل حركة (مذ)، والخفضُ جائز، فكذلك الياء من (مصرخيّ) خفضت[1] ولها أصل في النصب»[2].

فأطلق الرفعَ علىٰ المبنيِّ علىٰ الضم، وأطلق الخفض علىٰ المبني علىٰ الكسر.

وقال ابن الأنباري في كتابه: (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) يتحدث عن كلمة (قَطَامِ) المبنية علىٰ الكسر:

«وهي مخفوضة في كل حال، تقول: قامتْ قَطَامِ، ورأيت قَطَامِ، ومررت بقَطَامِ، وكذلك (حَذَامِ) و(رَقَاشِ) وما أشبه ذلك، وإنما صارت مخفوضة في كل حال لأنها تجري مجرىٰ الأمر في قولك: قَوَالِ قَوَالِ، ونَزَالِ نَزَالِ.....»[3].

فأطلق الخفض – وهو من أنواع الإعراب – علىٰ المبني علىٰ الكسر.

وقال في كتابه: (الزاهر في معاني كلمات الناس) في معرض حديثه عن الأوجه الإعرابية الجائزة في نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله):

«والوجه الخامس: (لا حولَ ولا قوةً إلا بالله) بنصب الحول والقوة جميعًا، والحول غير منون، والقوة منونة.....»[4].

---

(١) قرأ بكسر الياء حمزة من السبعة، ويحيىٰ بن وثاب والأعمش وجماعة من التابعين من غير السبعة. ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥، والسبعة لابن مجاهد ٣٦٢- تحقيق د/ شوقي ضيف ، ط/ دار المعارف – مصر ١٩٧٢م ، والبحر المحيط لأبي حيان ٥/ ٤٠٨- تحقيق/ صدقي محمد جميل ، ط/ دار الفكر – بيروت – لبنان ، ط/ الأولىٰ ١٤٠هـ ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٢٩٩- صححه وراجعه/ علي محمد الضباع ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١١- تحقيق/ عبد السلام هارون ، ط/ دار المعارف – مصر ، ط/ الخامسة .

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٣ .

يقصد ابن الأنباري بهذا الوجه: فتح الأول ونصب الثاني، لكنه أطلق النصب – وهو من أنواع الإعراب – علىٰ المبني علىٰ الفتح، ولأنه لا يفرق بين ألقاب الإعراب والبناء اضطُر إلىٰ أن يقول: «والحول غير منون، والقوة منونة» ليَمِيزَ المبنيَّ من المعرب.وذلك كثير في كلام الكوفيين لا سيما الفراء[1].

ومن هنا يتضح أمران:

الأول: أن التقارض بين ألقاب الإعراب والبناء جائز مستساغ عند متقدمي البصريين والكوفيين؛ لأن الغرض منهما واحد وهو الإبانة والإيضاح .

الآخر: ما ذهب إليه بعض النحاة كابن يعيش[2]،والرضي[3]، وغيرهما من أن البصريين يفرقون بين ألقاب الإعراب والبناء– قول يحتاج إلىٰ تحرير.

وكان يمكن أن يحتج لهما أو يرد عنهما بأنه قول متأخري البصريين، إلا أن ابن يعيش يقول: «واعلم أن سيبويه فصّل بين ألقابِ حركاتِ الإعراب، وألقاب حركات البناء؛ فسمّىٰ حركاتِ الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا، وحركاتِ البناء؛ ضمًّا وفَتْحًا وكَسْرًا ووقْفًا، للفرق بينهما »[4]

والرضي يقول: «والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم: تقريب علىٰ السامع

---

(١) ينظر – مثالًا لا حصرًا – معاني القرآن للفراء ١/ ٣، ٥، ١٠، ١٧، ٣١٤، و٢/ ٣٨، ٤٦، ٩٣، ٣٧١، و٣/ ٦٢، ٦٥، ١٠٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩٧

(٣) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية١/ ٧١– تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر– الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا–ط١، ١٩٧٥م.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٩٧

،وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلىٰ العكس ولا يفرقون بينهما.»[1]

فنسبا التفريق بين ألقاب الإعراب والبناء إلىٰ متقدمي البصريين، وقد ثبت خلافه، أما الكوفيون فلا خلاف بين العلماء في أنهم لا يفرقون بينهما في الاستعمال.

*** *** ***

(١) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية٢/ ٣٩٩

المبحث الثاني:(الإعراب تعريفه وأصله)

الإعراب عند اللغويين والنحاة

أولا: الإعراب عند اللغويين:

قال الخليل: (أعرب الرجل: أفصح القول والكلام[1])اهـ

وقال الأزهري: (الْإِعْرَاب والتعريب مَعْنَاهُمَا وَاحِد، وَهُوَ الْإِبَانَة. يُقَال: أعرب عَنهُ لسانُه وعَرَّب أَي أبان وأفصح. وَيُقَال: أعرِبْ عَمَّا فِي ضميرك أَي أبِنْ. وَمن هَذَا يُقَال للرجل إِذا أفْصح فِي الْكَلَام: قد أَعْرب[2])اهـ

وقال أيضا:« عرِبتْ مَعِدته عَرَبا وذرِبت ذَربا فَهِيَ عَرِبة وذَرِبة إِذا فَسدتْ [3]»اهـ

وقال الجوهري: «وأعرب الرجل، أي وُلِدَ له ولدٌ عربيُّ اللون... وأعربَ الرجل: تكلَّم بالفُحش[4]»اهـ

وقال ابن سيده: (أعْرَب الفرس: إذا صَهل فَعرف سلامته من الهجنة بصهيله. وَالْإِعْرَاب: معرفتك بالفرس العَربيّ من الهجين إِذا صَهل...وأعْرَب الرجل: ملك خيلا عِرابا أَو إبلا عِرَابا أَو اكتسبهما... وَالْإِعْرَاب: الْفُحْش.

والتَّعْرِيبُ وَالْإِعْرَاب والعِرَابَةُ: مَا قبح من الْكَلَام، وَقَوْلهمْ: كره الْإِعْرَاب للْمُحرم، مِنْهُ... وَالْإِعْرَاب: ردُّك الرجل عَن الْقَبِيح... وأعْرَب الرجل: تزوج امْرَأَة عَرُوبا

---

(١) كتاب العين للخليل بن أحمد٢/ ١٢٨ (عرب)

(٢) تهذيب اللغة للأزهري٢/ ٢١٩ (عرب)- تحقيق/ علي محمد البجاوي ، وعبد السلام هارون ، وآخرين، ط/ الدار المصرية للتأليف والترجمة .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري٢/ ٢٢٠ (عرب)

(٤) الصحاح للجوهري١/ ١٧٩ (عرب)- تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط/ الرابعة ١٩٩٠م .

[والعَروبُ من النساء: المطيعة لزوجها المتحبِّبة إليه[1]].[2]اهـ

ويمكن أن نلخص ذلك بقولنا:

الإعراب لغةً: مصدر أَعْرَب: أي أفصح، أو أبان ،أو تكلم العربية ولم يلحن، أو فسدت معدته، أو ولد له ولد عربي اللون، أو تكلم بما قبح من الكلام، أو ردَّ الرجل عن القبيح، أو مَلَك خيلا عِرابا ،أو تزوج امرأة عَرُوبًا أي مطيعة.

ثانيا: الإعراب عند النحاة:

للنحويين في حقيقة الإعراب مذهبان:

الأول: أنه معنوي وهو : تغيير أو اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، وعندهم أن الحركات دلائل علىٰ الإعراب، وعلامات له.

وهو ظاهر قول سيبويه[3]، وتبعه الفارسي[4]،والأعلم[5]، والزمخشري[6]، وابن عصفور[7]، وغيرهم.

---

(١)الصحاح للجوهري١/ ١٨٠ (عرب)

(٢) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده٢/ ١٢٧ ،١٢٨ (عرب)- تحقيق/عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ الأولىٰ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٣)ينظر: الكتاب ١/ ١٣

(٤) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح للشيخ عبد القاهر الجرجاني ١/ ٨١- تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات دار الثقافة – العراق ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم صـ١٦، ١٧- قرأه وضبط نصه د/ يحيىٰ مراد-ط دار الكتب العلمية، بيروت-ط الأولىٰ، ٢٠٠٥م.

(٦) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٣٣، وشرح أنموذج الزمخشري للأرْدبيلي ص١٧-ت د حسني عبد الجليل يوسف، ط مكتبة الآداب، القاهرة لاط لات.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/ ١٠٢

الثاني: أنه لفظي، وعليه فهو: ما جيء به لبيان مقتضىٰ العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، ظاهرًا أو مقدرًا.

وهو قول ابن خروف[١]، و أبي علي الشلوبين[٢]، وابن الحاجب[٣]، وابن مالك[٤] ونسبه إلىٰ المحققين[٥].

واستدل أصحاب المذهب الأول(أنه معنوي) بما يأتي[٦]:

١- أنهم أضافوا الحركات إلىٰ الإعراب في قولهم:(حركات الإعراب) والشيء لا يضاف إلىٰ نفسه.

---

(١) ذكره أبو حيان في :ارتشاف الضرب٢/ ٨٣٣ - تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/الأولىٰ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، والتذييل والتكميل١/ ١١٦- تحقيق د/ حسن هنداوي ، ط/ دار القلم – دمشق ، ط/ الأولىٰ ٢٠٠٠م ،والسيوطي في همع الهوامع١/ ٥٩- تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي –ط/ المكتبة التوفيقية بمصر-لاط، لات.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين ١/ ٢٥٢ ،والتوطئة له ص١٣١

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ص١/ ١١٥

(٤)ينظر: التسهيل لابن مالك صـ٧ - تحقيق د/ محمد كامل بركات ، ط/ دار الكتاب العربي للطباعة - الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة الثقافة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م . ،وشرحه له١/ ٣٣ - تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، ود/ محمد بدوي المختون ، ط/ دار هجر ، ط/ الأولىٰ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .،وسبك المنظوم وفك المختوم له صـ٦٢- تحقيق د. عدنان محمد سلمان ، ود. فاخر جبر مطر ، ط/ دار البحوث - الإمارات ، ط/ الأولىٰ ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٥)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣

(٦) ينظر: المغني لابن فلاح النحوي المجلد الثاني ص ١٩٢ ، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز ١/ ٥٢ ،و الأشباه والنظائر للسيوطي١/ ١٦٠

٢- أن الحركة والحرف يكونان في المبني، فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه.

٣- أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالإعراب.

٤- أن السكون قد يكون إعرابا.

٥- تفسيرهم بالتغيير والاختلاف، وكل واحد منهما معنىٰ.

وقد أجاب المخالفون عن ذلك بما يأتي[١]:

١- أما الأول فقالوا: إنه من باب إضافة الأعم إلىٰ الأخص للبيان، فالحركة عامة، والإعراب خاص، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص، فمسوغ الإضافة المغايرة وهي هنا موجودة.

وزاد ابن مالك: أن إضافة أحد الاسمين إلىٰ الآخر مع توافقهما معنىٰ أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع، وأكثر ذلك فيما يقدر أولهما بعضا أو نوعا، والثاني كُلا أو جِنْسا وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالح[٢].

وعارضه أبو حيان في التذييل والتكميل فقال[٣]: وقوله: (لأن إضافة أحد الاسمين إلي الآخر مع توافقهما معنىٰ أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع) ليس كما ذكر، ولا أجمع النحويون علىٰ جواز إضافة أحد الاسمين إلي آخر مع

---

(١) ينظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز ١/ ٥٢، ٥٣، والأشباه والنظائر للسيوطي١/ ١٦٠، ١٦١،

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/ ٣٤

(٣) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان١/ ١١٩

توافقهما، بل المنقول عن البصريين أن ذلك لا يجوز وإن اختلف اللفظان. وقال الكوفيون: يجوز ذلك إذا اختلف اللفظان. وهي مسألة خلاف[1].

٢- وأما الثاني فجوابه: أن مطلق الحركة لا يكون إعرابا بل الحادث بالعامل هو الإعراب، ولا يوجد في المبني شيء من ذلك.

٣- وأما الثالث: فجوابه: أن الوقف عارض لا اعتبار به، وإنما الاعتبار بحال الوصل، وأصولهم تقتضي ذلك.

٤- وأما الرابع، فجوابه: أن الإعراب هو الحركة أو حذفها ، والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها، وإذا لم يكن مرادهم أن الحركة وحدها الإعراب فيكيف يرد عليهم النقض بالسكون؟

٥- وأما الخامس، فجوابه: أن الإعراب إنما يفسره بالتغيير، أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنوي، ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك، وتفسير الخصم للشيء علىٰ مقتضىٰ مذهبه لا يكون حجة علىٰ مخالفه.

وأما أصحاب المذهب الثاني(أنه لفظي) فاستدلوا على مذهبهم بما يأتي[2]:

١-أن الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدد، فلو جعل الاختلاف إعرابا لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ٢/ ٣٥٦ (المسألة رقم:٦١) بعنوان: [هل تجوز إضافة الاسم إلىٰ اسم يوافقه في المعنىٰ؟]

(٢) ينظر: المغني لابن فلاح النحوي المجلد الثاني ص ١٩٣ ، و الأشباه والنظائر للسيوطي١/ ١٥٨، وهمع الهوامع له١/ ٦٠

٢-أنه يقال: أنواع الإعراب رفع ونصب وجر وجزم، ونوع الجنس مستلزم الجنس.

٣-أن آخر الكلمة قد يلزم للزوم مدلوله وهو معرب ،كرفع: لا نَولُك أن تفعل، ولعمرُك. وكنصب سبحانَ الله ورويدَك. وكجر الكُلاع وعِرْيَط من ذي الكلاع وأمِّ عريط. وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغيرا.

يقول ابن مالك[1]: وقد اعتذر عن ذلك بوجهين: **أحدهما**: أن ما لازم وجها واحدا من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغيِّر، وعلىٰ الوجه الذي لازمه تغير. **والثاني**: أن الإعراب تجدد في حال التركيب، فهو تَغير باعتبار كونه مُنتقلا إليه من السكون الذي كان قبل التركيب.

والجواب عن الأول أن الصالح لمعنىٰ لم يوجد بعد، لا ينسب إليه ذلك المعنىٰ حقيقة حتىٰ يصير قائما به، ألا ترىٰ أن (رجلا) صالح للبناء إذا ركب مع لا، و(خمسة عشر) صالح للإعراب إذا فك تركيبه، ومع ذلك لا ينسب إليهما إلا ما هو حاصل في الحال من إعراب رجل وبناء خمسة عشر، فكذا لا ينسب تغيير إلىٰ ما لا تغير له في الحال.

والجواب عن الثاني أن المبني علىٰ حركة مسبوق بأصالة السكون، فهو متغير أيضا، وحاله تغير، فلا يصلح أن يحدّ بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/ ٣٣، ٣٤

وقد عقب أبو حيان علىٰ قول ابن مالك فقال :وهذا الرد ليس بشيء لأنا لم نقتصر علىٰ مطلق التغير، بل تغير في آخر الكلمة بعامل، وتغير المبني علىٰ حركة وإن كان مسبوقًا بسكون ليس ذلك بعامل، فلا يشرك المبني المعرب في ذلك[1].

تعقيب:

وبعد هذا الخلاف الكبير في كون هل الإعراب معنوي أم لفظي؟ وسوق أدلة كل فريق ، نقول: ما المانع أن يكون الإعراب لفظيا معنويا؟ له أثر في اللفظ كما له أثر في المعنىٰ، وبهذا نستطيع أن نقارب بين الفريقين، ونوازن بين أدلتهما.

وجه نقل الإعراب من اللغة إلىٰ اصطلاح النحويين فيه خمسة أوجه[2]:

الأول: أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: « يُعْرِبَ عَنْهَا لِسَانُهَا»[3] أي: يبين ، والمعنىٰ علىٰ هذا أن الإعراب يبين معنىٰ الكلمة كما يبين الإنسان عما في نفسه.

الثاني: أنه مشتق من قولهم: عربت معدته إذا فسدت، وأعربتها أي: أصلحتها، والهمزة للسلب كما تقول: أشكيت الرجل، إذا أزلت شكايته، والمعنىٰ علىٰ هذا أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه.

الثالث: أنه مشتق من ذلك ،والهمزة للتعدية لا للسلب، والمعنىٰ علىٰ هذا أن الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما أعرب فسد بالتغيير الذي لحقه، وظاهر التغيير فساد، وإن كان صلاحا في المعنىٰ.

الرابع: أنه منقول من التحبب، ومنه امرأة عروب، إذا كانت متحببة إلىٰ زوجها، والمعنىٰ علىٰ هذا أن المتكلم بالإعراب يتحبب إلىٰ السامع.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان١/ ١١٨

(٢) تنظر في: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٤٤، المغني لابن فلاح النحوي المجلد الثاني ص ١٨٥ –١٨٨ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ١٦٤، ١٦٥

(٣) هذا بعض حديث شريف في مسند الإمام أحمد٢٤/ ٣٥٧ برقم:١٥٥٨٩ – حديث الأسود بن سريع، والحديث بتمامه: «كُلُّ نَسَمَةٍ تُولَدُ عَلَىٰ الْفِطْرَةِ، حَتَّىٰ يُعْرِبَ عَنْهَا لِسَانُهَا، فَأَبَوَاهَا يُهَوِّدَانِهَا وَيُنَصِّرَانِهَا»

والخامس: أنه منقول من أعرب الرجل إذا تكلم بالعربية، لأن المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربية؛ لأن اللغة الفاسدة ليست من العربية، والمعنىٰ علىٰ هذا أن المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية.

ما الأصل في الإعراب الحركة أو الحرف؟

أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعرابُ بالحروف فَرْعٌ عليها. وإنمّا كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهَيْن:

أحدهما: أنّا لمّا افتقرنا إلىٰ الإعراب للدلالة علىٰ المعنىٰ، كانت الحركات أوْلىٰ، لأنها أقلُّ وأخفُّ، وبها نَصِلُ إلىٰ الغرض، فلم يكن بنا حاجةٌ إلىٰ تكلُّفِ ما هو أثقل. ولذلك كثرتْ في بابها، أعني الحركات، دون غيرها، ممّا أُعْرب به. وقُدّر غيرها بها ولم تُقدَّر هي به.

الوجه الثاني: أنَّا لمّا افتقرنا إلىٰ علامات تدل علىٰ المعاني وتفرق بينها، وكانت الكَلِم مركَّبة من الحروف، وجب أن تكون العلامات غيرَ الحروف؛ لأنّ العلامة غيرُ المعلَّم، كالطِّراز في الثوب. ولذلك كانت الحركات هي الأصلَ؛ هذا هو القياس. وقد خُولف الدليل، وأعربوا بعضَ الكلم بالحروف لأمرٍ اقتضاه، وذلك في مواضعَ. منها: الأسماء الستّة ، والمثنىٰ والمجموع علىٰ حده وغيرها[1].

*** *** ***

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٥٢، ١٥٣

الفصل الثـــاني : موقع الإعراب

موقع الإعراب

هل يقع الإعراب في آخر الاسم دون أوله ووسطه؟

ذهب جمهور النحاة(1) :إلىٰ أن الإعراب لا يكون إلا آخر الأسماء، مستدلين بما يأتي:

١- الإعراب يدخل في الاسم لمعنىٰ، فوجب أن يلفظ به ثم يُؤتىٰ بالإعراب في آخره.

٢- أن الاسم يبني علىٰ أبنية مختلفة، منها (فَعْل وفِعْل وفُعْل وفَعَل) وما أشبه ذلك من الأبنية، فلو جعل الإعراب وسطا، لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء؟، فجعل الإعراب في آخر الاسم لأن الوقف يدركه فيسكن فيعلم أنه إعراب، وإذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه.

٣- لم يجعل الإعراب أولا لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء. لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا علىٰ ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولا لم يمكن أن يجعل وسطا، لأن أوساط الأسماء مختلفة، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته.

---

(1) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٧٦ ،وشرح الرضي علىٰ الكافية١/ ٥٨، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٤١ وشرح شذور الذهب للجوجري١/ ١٧٢ ،والأشباه والنظائر للسيوطي١/ ١٨١ ،١٨٢

٤- الإعراب إنما دخل الكلام دليلا علىٰ المعاني فوجب أن يكون تابعا للأسماء، لأنه قد قام الدليل علىٰ أنه ثان بعدها. وهذا القول قريب من الأول[١].

وذهب الكوفيون: إلىٰ أن الإعراب قد يكون آخرا ووسطا في مواضع محددة، وهو ما يطلق عندهم باسم الإعراب من مكانين، وعليه فالكلمة عندهم قد يكون لها موضعان للإعراب ومن ثم علامتا إعراب زيادة في الإيضاح والبيان .

لكن المتتبع لهذا المصطلح (الإعراب من مكانين) في كتب النحاة نجده يطلق ويقصد به أمران:

الأمر الأول

يطلق علىٰ كلمة في سبب إعرابها إعرابا معينا- وجهان، لتقدير وقوعها في موقعين أو مكانين كانا سببا في إعرابها هذا الإعراب، ويتضح ذلك جليا في قول الفراء عند حديثه عن قوله تعالىٰ:

❖ «وقوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّما أُنْزِلَ الْكِتابُ﴾[٢] (أن) فِي موضع نصب من مكانين. أحدهما: أنزلناهُ لئلا تقولوا إِنَّما أنزلَ. والآخر من قوله: واتقوا أن تقولوا[٣]»اهـ

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٧٦ ، والأشباه والنظائر للسيوطي١/ ١٨١ ١٨٢،

(٢) سورة الأنعام: ١٥٧

(٣)ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٦

❖ وقوله أيضا: «وقوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنا﴾[1] (كَمْ) فِي موضع نصب من مكانين: أحدهما: أن توقع (يَرَوْا) عَلَىٰ (كَمْ) وهي فِي قراءة عبد الله (ألم يروا مَن أهلكنا) فهذا وجه. والآخر أن توقع (أهلكنا) عَلَىٰ (كم) وتجعله استفهامًا، كما تَقُولُ: علمت كم ضربت غلامك[2].»اهـ

❖ وقوله أيضا: «وقوله: ﴿وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ﴾[3]، (من) نصبٌ من مكانين: إن شئتَ جعلتَ (ومن) مردودة عَلَىٰ الهاء والميم فِي ﴿وَأَدْخِلْهُمْ﴾ ، وإن شئت عَلَىٰ الهاء والميم فِي: ﴿وعدتهم﴾ .[4]»اهـ

❖ وقول أبي عبيدة معمر بن المثنىٰ:

«﴿وَالطَّيْرَ﴾[5] نصب من مكانين أحدهما فيما زعم يونس عن أبي عمرو علىٰ قوله: (وسخّرنا له الطير)[6] ، والآخر علىٰ قول النحويين: (يا زيد أقبل والصّلت)[7]، نصب لأنه لا يحسن النداء فيما فيه ألف ولام فنصب علىٰ إعمال ضمير فعل كأنه قال: وأعني الصّلت[8]».اهـ

---

(١) سورة يس: ٣١

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٦

(٣) سورة غافر: ٨

(٤)ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٥

(٥) سورة سبأ: ١٠

(٦) أي: ينصب علىٰ تقدير الفعل.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥٥

(٨) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢ / ١٤٣- تحقيق: محمد فواد سزكين-الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط:١ ١٣٨١ هـ

والمتأمل في هذه الأمثلة يلاحظ شيئين:

١- أنها أمثلة علىٰ النصب فقط، إذ لم أجد أمثلة علىٰ الرفع أو الجر أو الجزم-بعد جهد وبحث طويل- وإن جاز علىٰ القياس، ولعلي أظفر بها يوما ما.

٢- أنه كما قلنا أطلق مصطلح الإعراب من مكانين علىٰ كلمة في سبب نصبها صحة وقوعها في موقعين أو مكانين لإعرابها هذا الإعراب.

الأمر الثاني

أطلقه نحاة الكوفة علىٰ بعض الأسماء قائلين أن لها مكانين للإعراب ومن ثم لها علامتا إعراب، وهي(امرؤ ،وابنم، ومرء، والأسماء الستة) ويمكن أن نقسمها قسمين:

الأول: ما يعرب بحركتين، ومواضعه ألفاظ(امرؤ ،وابنم، ومرء) يرفع بضمتين- ضمة علىٰ الحرف الأخير وضمة علىٰ الحرف قبله، وينصب بفتحتين ويجر بكسرتين.

الثاني: ما يعرب بحركة وحرف، ومواضعه(الأسماء الستة) فيرفع بالواو والضمة التي قبله، وينصب بالألف والفتحة التي قبله، ويجر بالياء والكسرة التي قبله.

ودونك تفصيل كلٍ علىٰ حدة:

الأول: ما يعرب بحركتين

١- امرؤ وابنم

أما(امرؤ) :

فأصله (مرء)؛ علىٰ وزن (فَعَل) -بفتح العين- علىٰ مذهب الجرمي، ولذلك قال: إن سميت به وجمعته بالواو والنون قلت: مَرَؤُون، أو جمع تكسير قلت: أمراء؛ لأنه علىٰ مثال (ابن).

وذهب أبو بكر بن شقير إلىٰ أن وزنه(فَعْل) بسكون العين، قال تعالىٰ: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾، ومن قال في النسب :مَرَئي فإنما غيره كما غيرت أشياء كثيرة في النسب[١].

وعلىٰ كلٍ فأصله(مرء)خففت الهمزة من آخره بالحذف؛ لكثرة الاستعمال، وعوّض منها همزة الوصل، ولم يحذفوا همزة الوصل إذا رجعت الهمزة؛ لأنّ حذف هذه الهمزة سائغ أبدا، فلما كانت إذا رجعت بصدد الزوال صار وجودها كعدمها[٢].

وقد كثرت هذه الكلمة في كلامهم حتّىٰ صارت عبارة عن كلّ ذكر وأنثىٰ من الناس[٣].

وورد فيها عن العرب ثلاث لغات[٤] : ـ

---

(١)ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٧٤

(٢)ينظر: الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء٢/ ١٩٦- تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام-الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان- ٢٠٠٠ م

(٣)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٥/ ٣٠٤

(٤) تنظر في: تهذيب اللغة للأزهري ١٥/ ٢٠٦ (مرأ)، وتاج العروس للزبيدي١/ ٤٣١(مرأ) ، والتذييل والتكميل ١/ ١٧٣، وتعليق الفرائد ١/ ١٥ ،وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

الأولى : ـ فتح الراء علىٰ كل حال، والإعراب من الهمزة .

تقول: هذا امرَؤٌ، وضربت امرَأً ، ومررت بامرَئٍ. حكاها الفراء[1]، وأنشد:

بَأَبْيَ امْرَؤٌ وَالشَّام بَيْني وَبَينه أَتَتْني بِبُشْرَىٰ بُرْدُه ورسائِلُه [2]

وأنشد أبو ثروان:

أَنتَ امْرَؤٌ مِن خِيار الناسِ، قَدْ عَلِمُوا يُعْطِي الجَزيلَ، ويُعْطَىٰ الحَمْدَ بالثَّمنِ[3]

وعلىٰ هذه اللغة جاء التأنيث، قالوا: امرأة، وهي الأصل[4].

---

(١)تنظر هذه الحكاية في: كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص٢١٢،ت/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان-مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-١٩٧١م، وتهذيب اللغة للأزهري ١٥/ ٢٠٦ (مرأ)، ولسان العرب ١/ ١٥٦ (مرأ)، والتذييل والتكميل ١/ ١٧٣

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في: كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص٢١٢ ، وتهذيب اللغة١٥/ ٢٠٦ (مرأ)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ص٦٠٣ ،ولسان العرب ١/ ١٥٦ (مرأ)، والتذييل والتكميل ١/ ١٧٣

وقد نسبه الأستاذ/ محي الدين عبد الرحمن رمضان ، محقق كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري- إلىٰ جرير قائلا: «ولم أجده في طبعة ديوانه التي عدت إليها» وقد بحثت عن تلك النسبة فلم أجدها.

وقال الأزهري في تهذيب اللغة ١٥/ ٢٠٦ :«هَكَذَا أنْشدهُ: بأَبْيَ- بِإِسْكَان الْبَاء الثَّانِيَة وَفتح الْيَاء-، والبصريون يُنْشدونَه: بِبَبْيَ امْرَؤٌ.»

(٣) البيت من البسيط، لأبي ثروان العكلي في: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ص٦٠٣، والتذييل والتكميل١/ ١٧٣، وبلا نسبة في: كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص٢١٢، وتهذيب اللغة١٥/ ٢٠٦ (مرأ)، ولسان العرب ١/ ١٥٦ (مرأ)

(٤)ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٧٣

الثانية : ـ ضم الراء علىٰ كل حال، والإعراب من الهمزة ، تقول: قام امرُؤٌ ، ورأيت امرُأً ، ومررت بامرُئٍ. حكاها الجوهري[1].

الثالثة : ـ إتباع حركة الحرف الذي قبل الآخر(الراء) لحركة الإعراب في الآخر. وهي لغة القرآن الكريم، قال تعالىٰ: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[2] ،وقال عز وجل: ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ﴾[3] وقال جل من قائل: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ﴾[4]

وأما (ابنم)؛

فأصله (ابن) زيدت فيه الميم للمبالغة، وليست الميم بدلا من اللّام المحذوفة من ابن، وإلّا لكانت عوضا من المحذوف، ولكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتج لهمزة الوصل[5].

وقال ابن ملكون: هما أصلان؛ لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهه، ويرده تخفيفهم (إنّ) و(كأنّ)، قاله في المغني[6].

وقد ورد فيها عن العرب لغتان[7] : ـ

الأولى : ـ فتح النون علىٰ كل حال، والإعراب علىٰ من الميم . تقول: هذا ابنَمٌ، وضربت ابنَمًا، ومررت بابنَمٍ.

---

(١)ينظر: الصحاح للجوهري١/ ٧٢، والتذييل والتكميل ١/ ١٧٣

(٢) النساء : ١٧٤.

(٣) مريم :٢٨.

(٤) عبس :٣٧.

(٥)ينظر: شرح الأشموني علىٰ الألفية٤/ ٧٦

(٦)ينظر: التصريح للشيخ خالد الأزهري١/ ٦٦٣

(٧) ينظران في: التذييل والتكميل ١/ ١٧٣، وتعليق الفرائد ١/ ١٥ ، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

الثانية : ـ إتباع حركة الحرف الذىٰ قبل الآخر(النون)لحركة الإعراب في الآخر. كقولك: هذا ابنُمٌ، ورأيت ابنَمًا، ومررت بابنِمٍ .

يقول أبو حيان:« وأما (ابنم) فهو ابن زيدت عليه الميم، وفيه لغتان: إحداهما: فتح النون وهي القليلة فتقول جاء ابنَمٌ ورأيت ابنَمًا ومررت بابنَمٍ. والثانية: إتباع حركة النون لحركة الإعراب في الميم[1]»اهـ

وكون حركة الراء في(امرئ) والنون في(ابنم) إذا وافقت حركة الإعراب في الآخر، حركة إتباع هو مذهب البصريين.

قال سيبويه:« كما قالوا: امرؤٌ وامريءٍ وامرأً ،فأتبعوا الآخر الأول، وكما قالوا: ابنمٌ وابنمٍ وابنمًا[2]»اهـ

وقال المبرد:« تَقول هَذَا امْرُؤ ،ومررت بامرئٍ، وَرَأَيْت امْرأً، فَتكون الرَّاء تَابِعَة للهمزة[3] »اهـ

وقال أيضا:« وَمن ذَلِك ابنم وَإِنَّمَا هُوَ ابْن وَالْمِيم زَائِدَة فزادت فِي هَذَا الِاسْم المعتل كَمَا ذكرت لَك فأتبعت النُّون مَا وَقع فِي مَوضِع اللَّام [4]»اهـ

وأتبعوا؛ لأن هذه الميم زيدت علىٰ اسم كان مفردًا وهو(ابن)، وكان الإعراب يقع علىٰ آخره فلما زدْت عليه ميمًا عَرَّبْت الميم إذ كانت طرفًا وأتبعت ما قبلها إذ كانت الميم قد تسقط فيرجع الإعراب[5].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٧٣

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٣٣

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد٤/ ٢٣١

(٤) ينظر: المقتضب للمبرد٢/ ٩٣

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٧٤، وارتشاف الضرب٢/ ٨٣٦

وذهب الكوفيون: إلىٰ أنها حركة إعراب وأن الاسم معرب من مكانين، من الراء والهمزة في (امرئ) ومن النون والميم في (ابنم).

قال ابن الأنباري:« وقال الكسائي والفراء:(امرؤ) معرب من مكانين، عُرِّب من الراء والهمزة.[1]»اهـ

وقال الأزهري في تهذيب اللغة:« وقال الكسائي والفراء: امرؤ معرب من الراء والهمزة[2]»اهـ

وقال أبو حيان:« وذهب الكوفيون إلىٰ أن: (امرأ) و(ابنما) معربان من مكانين، فالحركة في النون والراء ليست اتباعًا لحركة الهمزة والميم[3].»اهـ

وقد ذكر ابن النديم في الفهرست أنَّ الفراء له مؤلف سماه(أسماء الحدود) ذكر فيه مجموعة من الحدود: كحد الإعراب، وحد المعرفة والنكرة وحد النداء... وهكذا وذكر فيه حد المعرب من مكانين[4].

واستدلوا على ذلك:

بقولهم: أعربناه من مكانين مع أن الإعراب الواحد يكفي؛ لأن(امرؤ) آخره همزة، والهمز قد يترك في كثير من الكلام، فكرهوا أن يفتحوا الراء ويتركوا الهمز فيقولوا(امرو) فتكون الراء مفتوحة والواو ساكنة فلا تكون في الكلمة علامة للرفع، فعربوه من الراء؛ وكذلك(ابنم) فالميم زائدة قد تسقط، فجعلوا الإعراب

---

(١) ينظر: كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص٢١١

(٢) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٥/ ٢٠٦ (مرأ)

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان٢/ ٨٣٦

(٤) ينظر: الفهرست لابن النديم ص٩٢

أيضا علىٰ النون، ليكونوا إذا تركوا الهمز أو الميم آمنين من سقوط الإعراب من الكلمة[1].

وقد رد البصريون ما ذهب إليه الكوفيون بما يأتي: ـ

١ ـ أن فيه خروجا عن النظير، إذ لا يوجد علامتا إعراب في معرب واحد.

٢ ـ أن قولهم: (معرب من مكانين)محال، لأنه لو جاز أن يجعل في اسم واحد رفعان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان، فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان[2].

وقد ذهب مذهب البصريين: ابن جني[3]، والزمخشري[4] ،والعكبري[5] ، وابن يعيش[6]، وابن مالك[7] ، والدماميني[8] ، والسيوطي[9].

---

(١) ينظر: كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص٢١٢ ،وتهذيب اللغة للأزهري ١٥/ ٢٠٦ (مرأ)

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٨٣ ، ١٨٤

(٣) ينظر: الخصائص لابن جني ٢/ ١٨٤

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٦٣

(٥) ينظر: المتبع في شرح اللمع للعكبري ١/ ١٩٠.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/ ٣٣٢

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٢.

(٨) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني ١/ ١٥١.

(٩) ينظر: همع الهوامع للسيوطي١/ ١٤٣

٢- (مرء)

وهذا الخلاف قائم أيضا إذا سقطت همزة الوصل من(امرئ) فتقول:(مرء) وللعرب فيه أربع لغات[١]:

إحداها: الفتح علىٰ كل حال(فتح الميم)، وبها جاء القرآن العظيم، قال –تعالىٰ-: ﴿يَحُولُ بَيْنَ المَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾[٢] .

والثانية: الكسر علىٰ كل حال. ومنه قراءة الأشهب العقيلي ﴿بَيْنَ المِرءِ وَقَلْبِهِ﴾[٣] – بكسر الميم–،وذكر ابن سيده[٤] أن السكري روىٰ قول أبي خراش:

جَمَعْتَ أُمُورًا يُنْفِذُ المِرْءَ بَعْضُها ... من الحِلْمِ والمَعْرُوفِ والحَسَبِ الضَّخْمِ

بكسر الميم من (المِرء)وزعم أن ذلك لغة هذيل، ذكر ذلك أيضا ابن منظور في لسان العرب[٥]، والزبيدي في تاج العروس[٦]، والذي في شرح أشعار الهذليين للسكري:

(جَمَعْتَ أُمُورًا يُنْفِذُ المَرَّ....): «المرّ» لغتهم[يقصد لغة هذيل]، يريد المرء[٧].

---

(١) تنظر هذه اللغات في: التذييل والتكميل لأبي حيان١/ ١٧٢ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١/ ٢٧١ ،وتعليق الفرائد للدماميني١/ ١٥١ ، وهمع الهوامع للسيوطي١/ ١٤٣

(٢) سورة الأنفال:٢٤

(٣) سورة الأنفال:٢٤

هي قراءة الأشهب العقيلي في المحتسب لابن جني ١/ ١٠١ ،وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص٢١٤ ، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١٦، والمحرر الوجيز لابن عطية١/ ١٨٨ قال: ورويت عن الحسن.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ١٠/ ٢٩٤

(٥) ينظر: لسان العرب لابن منظور١/ ١٥٦ (مرأ)

(٦) ينظر: تاج العروس للزبيدي١/ ٤٢٩ (مرأ)

(٧) ينظر: شرح أشعار الهذليين للسكري ص١٢٢٥

والثالثة: الضم علىٰ كل حال. ومنه قراءة ابن أبي إسحاق ﴿بَيْنَ المُرْءِ﴾[1] – بضم الميم–.

والرابعة: حكاها ابن السكيت[2]، وذكر عيسىٰ بن عمر أنها لناس من تهامة[3]،وذكر ابن الأنباري أنها لغة أهل مكة[4]، وهي الإتباع(علىٰ مذهب البصريين)، تقول: «هذا المُرْءُ، ورأيت المَرْءَ، ومررت بالمِرْءِ» وعلل المبرد الإتباع؛ بأن الهمزة قد تخفف، فتقول: مُرٌ، فيقع علىٰ الراء الإعراب[5].

وذهب الكوفيون إلىٰ أنه معرب من مكانين، يقول ابن الأنباري:« وإذا أسقطت العرب الألف من(امرئ) كان لها فيه مذهبان: التعريب من مكانين، والتعريب من مكان واحد، فإذا عربوه من مكانين قالوا: (قام مُرؤٌ ، وضربت مَرأً، ومررت بمِرءٍ)، ومنهم من يقول: (قام مَرؤٌ، وضربت مَرأً، ومررت بمَرئٍ) وبهذه اللغة نزل القرآن ،أعني بالتعريب من مكان واحد. قال تعالىٰ: ﴿بَيْنَ المِرءِ وزَوْجِه﴾[6] فاجتمع أكثر القراء علىٰ فتح الميم[7].»اهـ

---

(١) سورة الأنفال:٢٤

هي قراءة ابن أبي إسحاق في: المحتسب لابن جني١/ ١٠١، والمحرر الوجيز لابن عطية١/ ١٨٨ قال: وهي لغة هذيل. والبحر المحيط لأبي حيان١/ ٥٣٢

(٢) ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٧٥

(٣) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان١/ ١٧٣

(٤) ينظر: كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص٢١٣

(٥) ينظر: التذييل والتكميل١/ ١٧٢

(٦) سورة البقرة:١٠٢

(٧)ينظر: كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص٢١٣

تعقيب:

مذهب البصريين هنا أولىٰ بالقبول لأمرين:

١- ما استدل به الكوفيون لا ينهض دليلا علىٰ ما قالوه، فهم يقولون أن (امرأ) معرب من مكانين؛ لأن آخره همزة، وهي تترك في كثير من الكلام، وهي إذا تركت سقط الإعراب، فعربناه من الراء خشية سقوط الإعراب، وكذلك(ابنم) فالميم زائدة قد تسقط.

مع أن الهمزة في (امرئ) لام الكلمة، أي أنها أصل، والأصل لا يسقط إلا لعلة صرفية، وعلىٰ فرض سقوطها، فإن الإعراب ينتقل إلىٰ الحرف الذي صار آخرا، لأنه موضع الإعراب، وكذلك الأمر في (ابنم) إذا سقطت الميم، أصبحت النون مكان الإعراب .

٢- كذلك ما قاله الكوفيون لا نظير له بخلاف الإتباع الذي هو سمة من سمات العربية.

*** *** ***

الثاني: ما يعرب بحركة وحرف ويكون في (الأسماء الستة)

الأسماء الستة هي: (أب، وأخ، وحم، وهن، وفو، وذو بمعنىٰ صاحب) إذا كانت مفردة، مكبرة، مضافة، وإضافتها لغير ياء المتكلم .

وقد اشتهر عن العرب في هذه الأسماء ثلاث لغات:

١- الإتمام: وهو أن تلزم الواو في حالة الرفع، والألف في حالة النصب، والياء في حالة الجر، إذا تحققت فيها الشروط السابقة.

٢- القصر: وهو أن تلزم الألف مطلقا، في حالات الرفع والنصب والجر.

٣- النقص: وهو أن تحذف منها الأحرف الثلاثة.

وهي مقسمة علىٰ النحو الآتي:

١- ما فيه ثلاث لغات(الإتمام والقصر والنقص)، وهو: «أب وأخ وحم».

فمن الإتمام: قوله تعالىٰ:﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[١]،﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[٢]،﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ﴾[٣].

ومن القصر: قول الشاعر: إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا[٤]

---

(١) سورة القصص:٢٣

(٢) سورة يوسف:٨

(٣) سورة يوسف:٨١

(٤)الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه١٦٨ ولأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٢٧ ولأحدهما في المقاصد النحوية١/ ١٣٣ ،٣/ ٦٣٦ والتصريح١/ ٦٣ والدرر١/ ١٠٧ ولهما أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٥ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب٢/ ٣٤١ وأسرار العربية٤٦ وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٥٣ وتوضيح المقاصد١/ ٣١٨ وشرح الألفية لبدر الدين الغزي١/ ٢٩٢

الشاهد: لزوم الألف في "أباها" علىٰ لغة القصر في الأسماء الستة.

وفي المثل: «مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَل»[1].

ومن النقص: قول الشاعر: بِأَبِهِ اقْتَدَىٰ عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ[2]

وحكىٰ الفراء: هذا حَمُه[3]، وهو وأبو زيد: هذا أَحُك[4].

وزاد ابن مالك في(أب):التشديد، فيكون فيه أربع لغات، وفي (أخ):التشديد، و«أَخْو» -بإسكان الخاء- فيكون فيه خمس لغات، وفي (حم):«حَمْو»كـ قَرْو،«حُمْء»كـ قُرْء، و«حَمَأ» كـ خَطَأ، فيكون فيه ست لغات[5].

٢- ما فيه لغتان(الإتمام والنقص)، وهو: «هن» والنقص فيه أحسن.

---

(١) مثل يضرب لمن يحمل علىٰ ما ليس من شأنه. قائله: قيل: أبو حنش حين قال له خاله، وقد بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون، وهم قاتلون إخوته: هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها؟ وانطلق به حتىٰ أقامه علىٰ فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال: ضر يا أبا حنش. فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل، فقال أبو حنش: "مكره أخاك لا بطل"

وقيل: إن أول من قاله عمرو بن العاص – رضي الله عنه –، لما عزم عليه معاوية ليخرجن إلىٰ مبارزة علي – رضي الله عنه –، فلما التقيا قال عمرو: مكره أخاك لا بطل، فأعرض عنه.

ينظر: كتاب الأمثال لابن سلام٢٧١ ،والمستقصىٰ٢/ ٣٤٧ وزهر الأكم في الأمثال والحكم٢/ ١٧ ويروىٰ بالواو "أخوك" ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/ ٤٥

(٢)الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٢ والمقاصد النحوية ١/ ١٢٩ والتصريح ١/ ٦٢ والدرر ١/ ١٠٦ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية١/ ١٨٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٦وتوضيح المقاصد١/ ٣١٧ وشرح ابن عقيل١/ ٥٠

المعنىٰ: يقول: إن عديا سار علىٰ خطىٰ أبيه في الجود والكرم، وليس هناك من هو أولىٰ بهذا الشبه.

(٣)ينظر: إصلاح المنطق ٣٤٠

(٤)ينظر: التذييل والتكميل١/ ١٦٦ و المباحث الكاملية للَّورقي١/ ٨٤ وهمع الهوامع١/ ١٤١

(٥)ينظر: التسهيل صـ٨ ،٩ ،و المقاصد الشافية١/ ١٥٣

كقوله -عليه الصلاة والسلام-: «مَنْ تَعَزَّىٰ بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا»[1]

وزاد ابن مالك لغة ثالثة وهي تشديد النون[2].

٣- ما فيه لغة واحدة وهي(الإتمام)،وهما: «(ذو) معنىٰ صاحب، و(فو) وهو الفم بغير ميم». قال تعالىٰ: ﴿وإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾[3] ، ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾[4] ، ﴿إِلَىٰ ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾[5]

والكلام هنا علىٰ لغة الإتمام أن تلزم هذه الأسماء الواو في حالة الرفع، والألف في حالة النصب، والياء في حالة الجر، إذا كانت مفردة، مكبرة، مضافة لغير ياء المتكلم.

وقد ذهب الكوفيون: إلىٰ أن هذه الأسماء معربة من مكانين -معربة بالحروف والحركات التي قبلها-، فيقولون في إعراب (أبيك) من قولك: جاء أبوك: إنه فاعل مرفوع بالواو والضمة التي قبله، وكذلك في (رأيت أباك): مفعول به

---

(١)أخرجه النسائي في سننه الكبرىٰ٨/ ١٣٦ ،برقم:٨٨١٣ ،في كتاب السير ،باب إعضاض من تعزىٰ بعزاء الجاهلية، كما أخرجه البغوي في شرح السنة ١٣/ ١٢٠ برقم:٣٥٤١ ،في كتاب الاستئذان ،باب بَاب التعزي بعزاء الْجَاهِلِيَّة.

(٢)ينظر: التسهيل صـ٩

(٣) سورة الرعد:٦

(٤) سورة القلم:١٤

(٥) سورة المرسلات:٣٠

منصوب بالألف والفتحة التي قبله، و(مررت بأبيك) اسم مجرور بالياء والكسرة التي قبله.

قال المبرد: «أخوك وأخاك وأخيك، وأبوك وأباك وأبيك، وذو مال وذا مال وذي مال، جميع هذه يسميها الكوفيون معربة من مكانين[1].» اهـ

وقال أبو البركات الأنباري :«ذهب الكوفيّون إلىٰ أن الأسماء الستة المعتلّة وهي: أَبُوكَ، وأَخُوكَ وحَمُوكَ، وهَنُوكَ، وفُوكَ، وذو مال مُعْرَبَة من مكانين[2]»اهـ

وقال ابن يعيش: «وذهب الكوفيون إلىٰ أنها معربة من مكانين، بالحروف والحركات التي قبلها، فإذا قلت: (هذا أخوك) فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها، وإذا قلت: (رأيت أخاك)، فالألف علامة النصب والفتحة التي قبلها...[3]» اهـ

ونسبه ابن الشجري[4]، وأبوالحسن المجاشعي[5]، والعكبري[6] إلىٰ الفراء خاصة، ونسبه أبوحيان [7]والسيوطي[8] إلىٰ الكسائي والفراء.

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد٢/ ١٥٥

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري١/ ١٧

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٥٤

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٣

(٥) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص٥٧

(٦) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص١٩٤

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٧٧

(٨) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ١/ ١٣٧

واستدلوا على مذهبهم بما يأتي:

١- قالوا: إن هذه الحركات -التي هي الضمة والفتحة والكسرة- تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: هذا أبٌ لك، ورأيت أبًا لك، ومررت بأبٍ لك، وما أشبه ذلك، والأصل فيه أَبَوٌ، فاستثقلوا الإعراب علىٰ الواو، فأوقَعُوه علىٰ الباء وأسقطوا الواو؛ فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجر، فإذا قلت في الإضافة: هذا أبوك، وفي النصب: رأيت أبَاكَ، وفي الجر: مررت بِأَبِيك، والإضافة طارئة علىٰ الإفراد كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية علىٰ ما كانت عليه في حال الإفراد؛ لأن الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة، ألا ترىٰ أنك تقول: هذا غلام، ورأيت غلامًا، ومررت بغلام، فإذا أضفته قلت: هذا غلامك، ورأيت غلامك، ومررت بغلامِكَ؛ فتكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعرابًا له في حال الإفراد هي بعينها إعرابًا له في حال الإضافة، فكذلك ههنا، والذي يدلُّ علىٰ صحة هذا تغيُّر الحركات علىٰ الباء في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرىٰ الحركات في كونها إعرابًا؛ بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر؛ فدلّ علىٰ أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر، فدلّ علىٰ أنه معرب من مكانين[1].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٨، ١٩، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٠٠.

٢- إن هذه الأسماء أعربت من مكانين تكثيرًا لها؛ لقلة حروفها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان[١].

ورَدَّ هذا المذهب وضعفه كثير من النحاة: كالمبرد[٢]، والمجاشعي[٣]، والأنباري[٤]، والعكبري[٥] ، وابن يعيش[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨]، والرضي[٩]، وأبي حيان [١٠]، والسيوطي[١١].

وجملة ردهم تتلخص فيما يأتي:

١- **أما قولهم** (إن هذه الحركات تكون حركات إعراب في حال الإفراد فكذلك في حال الإضافة) قلنا: هذا فاسد؛ لأن حرف الإعراب في حال الإفراد هو الباء؛ لأن اللام التي هي الواو من (أبَو) لمّا حذفت من آخر الكلمة صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة؛ فكانت الحركات عليها حركات إعراب، فأما في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردُّوا اللام في الإضافة؛

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ١٥٥

(٣) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص٥٧

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩

(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٠٠ والمتبع للعكبري ١/ ١٩٠

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٥٤

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/ ١٢١

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣

(٩) ينظر: شرح الرضي علىٰ كافية ابن الحاجب١/ ٧٨

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٨٣، ١٨٤

(١١) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ١/ ١٣٧

ليدلوا علىٰ أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات علىٰ الباء في حال الإضافة حركات إعراب؛ لأن حركات الإعراب لا تكون في حَشْو الكلمة، وصار هذا بمنزلة تاء التأنيث إذا اتصلت ببناء الاسم نحو قائم وقائمة فإنها تصير حرف الإعراب؛ لأنها صارت آخر الكلمة وتخرج ما قبلها عن تلك الصفة؛ لأنه قد صار بمنزلة حَشْوِ الكلمة؛ فكذلك ههنا، وبَلْ أولىٰ؛ فإن تاء التأنيث زائدة علىٰ بناء الاسم وليست أصلية، وحرف العلة ههنا أصليٌّ في بناء الاسم وليس زائدًا، وإذا تُرِكَ ما قبل الزائد حَشْوًا فلَأن يترك ما قبل الأصليّ حشوًا كان ذلك من طريق الأولىٰ.

وأما قولهم (إن الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة نحو: هذا غلامٌ، وهذا غلامك)قلنا: إنما تكون الحركة فيهما واحدة إذا كان حرف الإعراب فيهما واحدًا، نحو «هذا غلام، وهذا غلامك» وقد بيّنا اختلاف حرف الإعراب فيهما؛ فلا يُقَاسُ أحدهما علىٰ الآخر.

وأما قولهم (تغيّر الحركات علىٰ الباء في حال الرفع والنصب والجر يدلّ علىٰ أنها حركات إعراب) قلنا: هذا لا يدل علىٰ أنها حركات إعراب؛ لأنها إنما تغيرت توطئة للحروف التي بعدها؛ لأنها من جنسها، كما في الجمع السالم نحو :مسلمون ومسلمين. فإن ضمة الميم في الرفع تتغيّر إلىٰ الكسرة في حال الجر والنصب، وليس ذلك بإعراب، وإنما جعلت الضمة تَوْطِئة للواو، والكسرة توطئة للياء، فكذلك ههنا، وإذا بطل أن تكون هذه الحركات حركات إعراب، وأجمعنا علىٰ أن هذه الحروف -التي في الواو والألف والياء- تدل علىٰ الرفع

والنصب والجر الذي هو جملة الإعراب؛ فلا حاجة إلىٰ أن يكون معربًا من مكان آخر.

وأما قولهم:(إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها) قلنا: هذا ينتقض بغدٍ ويدٍ ودمٍ؛ فإنها قليلة الحروف ولا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد.

وأما قولهم (ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان) قلنا: الإيضاح والبيان قد حصل بإعراب واحد، فصار الإعراب الزائد لغير فائدة، والحكم لا يزيد شيئًا لغير فائدة؛ فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام[1].

٢- أنّ الإعرابَ حاصلٌ عن عاملٍ، والعاملُ الواحدُ لا يعملُ عملين في موضع واحدٍ[2].

٣- أن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنًىٰ وهو الفَصْل، وإزالة اللَّبْسِ، والفَرْقُ بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلىٰ غير ذلك وهذا المعنىٰ يحصل بإعراب واحد؛ فلا حاجة إلىٰ أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلىٰ أن يجمع بينهما في كلمة واحدة[3].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧، ٢٨

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩ ،وشرح الجمل لابن عصفور١/ ١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٥٤

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٠٠

٤- أنّه يُفضي إلىٰ أن تكون الكلمةُ كلُّها علامات الإعرابِ وهو قولك: «فُوك و ذُو مالٍ» فإنَّ ضَمَّة الفاء والذَّال والواو بعدهما هو كلّ الكلمة، فإذا كان ذلك إعرابا فأين المعرب؟[١]

٥- أن فيه خروجا عن النظير، إذ لا يوجد علامتا إعراب في معرب واحد[٢].

وفي إعراب هذه الأسماء أقوال أخرىٰ كثيرة سأوجزها فيما يأتي موضحا أصحابها وما استدلوا به وما رد به عليهم ،مرجحا أقوىٰ هذه المذاهب:

مذهب سيبويه وجمهور البصرة[٣]: أن حروف المد في هذه الأسماء، هي حروف الإعراب، والإعراب مقدر عليها، وأنه أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

فأبوك في قولك : قام أبوك . فاعل مرفوع بالضمة المقدرة علىٰ الواو والحركة التي قبلها حركة إتباع[٤] .

قال العكبري: «قول سيبويه أن حروف المد فيها حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها.»[٥] اهـ

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ١٢١

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٨٣ ،وهمع الهوامع ١/ ١٣٧

(٣) ينظر مذهبهم في : علل النحو لابن الوراق ص٢١٤، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ٥٥ ، والإنصاف ص١٧،والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص١٩٣ ،وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٥٣ ، والتذييل والتكميل ١/ ١٧٥.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/ ١٣٦.

(٥) ينظر :التبيين للعكبري ص١٩٣.

ونسب هذا المذهب إلىٰ الأخفش في أحد قوليه[١] ، وهو اختيار أبي الحسن المجاشعي[٢]، والأنباري[٣] ، والعكبري[٤] ، ، وابن أبي الربيع[٥] ، وصححه ابن عصفور[٦] ، وابن عقيل[٧]

واستدلوا على ذلك بما يأتي:-

١- أن شرط الإعراب أن يكون زيادة علىٰ بناء الاسم، ولا يجوز أن يكون ما تفتقر إليه الكلمة من بنائها إعرابا، وإذا كان كذلك فالإعراب مقدر كما يقدر في الأسماء المقصورة[٨] .

٢- أن هذه الأسماء لها حروف إعراب قبل الإضافة، كقولك: هذا أب، فالباء حرف الإعراب، فيجب أن تكون حروف المد بعد الإضافة، هي حروف الإعراب، لأنها صارت آخر الكلمة، كما أن الباء قبل الإضافة آخر الكلمة، والإضافة لا تسلب الكلمة حرف إعرابها[٩] .

---

(١) ينظر: الإنصاف ص١٧ ،وشرح المفصل لابن يعيش ص١/ ١٥٤.

(٢) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ٥٧.

(٣) ينظر :الإنصاف ص١٧.

(٤) ينظر: التبيين للعكبري ص١٩٥ ـ ١٩٦.

(٥) ينظر: البسيط شرح الجمل لابن أبي الربيع ١/ ١٩٥.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٢.

(٧) ينظر :شرح ابن عقيل علىٰ الألفية ١/ ٤٤.

(٨) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص٢١٤.

(٩) ينظر: التبيين للعكبري ص١٩٥.

٣- أن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه، وقد أمكن في هذه الأسماء[١] .

واعترض علىٰ هذا المذهب بما يأتي:ـ

١- لو كان الإعراب بالحركات المقدرة علىٰ الحروف، فكيف خالفت الأربعة منها، أعني المحذوفة اللام، أخواتها من (يد) و(دم) ، في رد اللام في الإضافة وما هو الغرض من ردها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف[٢] .

٢- أن إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب نادر[٣] .

٣- أن هذا المذهب فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف، لحصول فائدة الإعراب بها، وهيٰ بيان مقتضىٰ العامل[٤] .

وذهب الزيادي[٥]وقطرب[٦] والزجاجي[٧] من البصريين، وهشام من الكوفيين[٨]: إلىٰ أن هذه الأسماء معربة بالحروف ـ الواو والألف والياء ـ نيابة

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني ١/ ١٥٤ ،وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ١٣٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضىٰ ١/ ٧٧.

(٣) المرجع السابق١/ ٧٧.

(٤) ينظر: حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني١/ ١١٠.

(٥) ينظر مذهبه في: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ١٩٤ ،وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٢ ،والتذييل والتكميل١/ ١٧٦ وهمع الهوامع١/ ١٣٦.

(٦) ينظر مذهبه في: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ٥٦ ،والتبيين ١٩٤ ،والتذييل والتكميل١/ ١٧٦.

(٧) ينظر: الجمل ص١٩.

(٨) ينظر مذهبه في: التذييل والتكميل١/ ١٧٦ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٦.

عن الحركات، فترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة .

قال الزجاجي: «والواو علامة الرفع في خمسة أمثلة من الأسماء المعتلة المضافة، وهي أخوك وأبوك وفوك وحموك وذو مال.» [1] اهـ

وقال أبو حيان: «وأنها هي الإعراب هو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين.»[2] اهـ

وهذا المذهب ارتضاه: ابن الحاجب[3] ، وابن مالك[4] ، وابن الناظم[5] ،وابن القواس[6] ، وابن هشام[7] .

واحتجوا لذلك :

١ـ بأن الإعراب إنما يختلف باختلاف العامل، واختلاف هذه الحروف بهذه الصيغة إنما كان لأنها إعراباً[8] .

٢ـ أن الإعراب إنما جئ لبيان مقتضىٰ العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة[9] .

---

(١) الجمل ص١٩ .

(٢) التذييل والتكميل١/ ١٧٦ .

(٣) ينظر :شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص١٣١ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/ ٤٣ .

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٤

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس١/ ٢٥١.

(٧) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام١/ ٦٤.

(٨) ينظر: التبيين للعكبري ١٩٨ .

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣، وهمع الهوامع للسيوطي١/ ١٣٦ .

٣ـ أنه يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات، فهلا نجعلها مثلها في كونها أعلاما علىٰ المعاني[١] .

ورد هذا المذهب بعدة أمور :

١ـ أن الإعراب زائد علىٰ الكلمة، فيؤدي ذلك إلىٰ بقاء (فيك) و (ذي مال) علىٰ حرف واحد وصلا وابتداء وهما معربان، وذلك لا يوجد إلا شذوذا[٢] .

٢ـ أن في ذلك خروجا عن النظائر، لأن نظائرها من الأسماء المفردة، إنما تعرب بالحركات[٣] .

٣ـ أن الواو قد ثبتت في هذه الأسماء قبل دخول العامل عليها، فلو كانت إعرابا لم توجد فيها إلا بعد دخول العامل[٤] .

وذهب المازني[٥] :ـ

إلىٰ أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهذه الحروف إشباع، أي أن الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات قبلها .

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضىٰ١/ ٧٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٥٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٠، والتذييل والتكميل ١/ ١٨١ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٦.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٠.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل١/ ١٨٠ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣٦.

(٥) ينظر مذهبه في: التبيين للعكبري ١٩٤،والإنصاف ١٧،وشرح المفصل لابن يعيش١/ ١٥٤ ، وشرح الكافية للرضىٰ١/ ٧٠ ،والتذييل والتكميل١/ ١٧٧،وهمع الهوامع١/ ١٣٧.

قال الأنباري: «وذهب أبو عثمان المازني إلىٰ أن الباء حرف الإعراب، وإنما الواو والألف نشأت عن إشباع الحركات.»[١]

وقال العكبري: «قول المازني: أن هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات والإعراب قبلها.»[٢]

وهو اختيار الزجاج[٣] ، ونسبه المجاشعي إلىٰ جماعة من الكوفيين[٤] .

واحتجو لذلك :ـ

بأن الباء في (أبيك) تختلف عليها الحركات في حال الرفع والنصب والجر كما تختلف الحركات علىٰ سائر حروف الإعراب، فدل علىٰ أن الباء حرف إعراب وأن هذه الحركات حركات إعراب، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف[٥] .

ورد هذا المذهب بما يأتي:ـ

١ـ أن حدوث الحرف عن الإشباع خلاف القياس وهو شاذ، وبابه الشعر للضرورة[٦] .

٢ـ أن ما كان من أجل الإشباع غير لازم، بل إن شاء أتىٰ به وإن شاء لم يأت، وهاهنا ذكر هذه الحروف لازم، فلم يكن عن إشباع[٧] .

---

(١) الإنصاف ١٧.

(٢) التبيين للعكبري ١٩٤.

(٣) ينظر مذهبه في: التذييل والتكميل١/ ١٧٧ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٧.

(٤) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص٥٧.

(٥) ينظر: الإنصاف ص٢١ ،والتبيين ص ١٩٨.

(٦) ينظر: الإنصاف ص٢٧ ،والتبيين ١٩٩ ،والمتبع في شرح اللمع للعكبري١/ ١٩١ ،وشرح المفصل لابن يعيش١/ ١٥٤، والتذييل والتكميل١/ ١٨٢ ،وهمع الهوامع ١/ ١٣٧.

(٧) ينظر :التبيين ص١٩٩.

٣ـ أن ذلك يفضىٰ في بعض الأسماء أن يكون الاسم الظاهر علىٰ حرف واحد وهو فوك، وذو مال، وهو من أبعد الأشياء[١] .

٤ـ أنها لو كانت للإشباع لخالفت بقية المحذوفات نحو: دم ويد، فإنها لا تختلف مع أن الحركات موجودة فيها، والأصل عدم الاختلاف[٢] .

وذهب الجرمي[٣] : إلىٰ أنها معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع.

قال المبرد:« وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب، كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب.» [٤]اهـ

وحجته في ذلك :ـ

أن الواو في الرفع هي الأصل فتكون حرف الإعراب، والإعراب مقدر عليها ولم تظهر لثقلها مع الواو، فأما في النصب والجر فالموجب لقلبها فيهما حركة الإعراب، فالألف من جنس الفتحة والياء من جنس الكسرة، فقد ناب الحرفان عن الحركتين والنائب عن الشيء يقوم مقامه[٥].

---

(١) ينظر :التبيين ١٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ١٢٠ ، وشرح الكافية للرضىٰ ١/ ٧٢ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٧.

(٢) ينظر: التبيين ١٩٩.

(٣) ينظر مذهبه في: المقتضب٢/ ١٥١ وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ٥٦ ،والتبيين للعكبري ص١٩٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٥٤ ،والتذييل والتكميل ١/ ١٧٧ ،وهمع الهوامع ١/ ١٣٧ .

(٤) المقتضب ٢/ ١٥١ .

(٥) ينظر: التبيين ص ١٩٧ .

ونسب هذا المذهب إلىٰ هشام الضرير[1].

ورد هذا المذهب بما يأتي :-

١- أن أول أحوال الاسم الرفع، ولا قلب فيه، فيلزم من هذا أن تكون هذه الأسماء في حال الرفع مبنية، وهذا لم يقل به أحد ولا يقتضيه قياس[2].

٢- أنه يلزم منه عدم النظير، إذ لا يوجد في الأسماء المفردة معتلة الآخر كانت أو صحيحة ما إعرابه كذلك[3] .

٣- أن عامل الرفع لا يكون أحدث فيها شيئا، ويكون عدم التأثير إذ ذاك علامة الرفع والعدم لا يكون علامة للإعراب[4] .

٤- أن الانقلاب لوكان إعرابا لكان واحدا، كما في منصوب التثنية والجمع وجرهما وهنا انقلابان علىٰ حسب الموجب للقلب وما كان كذلك لا يكون إعراباً[5].

وذهب علي بن عيسى الربعي[6]:-

إلىٰ أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهذه الحركات منقولة من الحروف .

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٧٧ ،وارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٨ .

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ١٥٢ وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ص٥٧ .

(٣) ينظر: التبيين للعكبري ١٩٨ ،وشرح الجمل لابن عصفور١/ ١٢٢ ، والتذييل والتكميل ١/ ١٨٤ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٨ .

(٤) ينظر :التبيين ص ١٩٨ ،والتذييل والتكميل١/ ١٨٤ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٨ .

(٥) ينظر: التبيين ص ١٩٨ .

(٦) ينظر مذهبه في: الإنصاف ص١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ١٥٤ ،وشرح الكافية للرضىٰ١/ ٧٨ ،وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس١/ ٢٥٢ ،والتذييل والتكميل١/ ١٧٧ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٧ .

قال ابن يعيش: «وكان علي بن عيسىٰ الربعي يذهب إلىٰ أنها معربة بالحركات، وأن هذه الحروف أعني الواو والألف والياء لاماتٌ، فإذا قلت: هذا أخوك فأصله أخوُك، وإنما نقلت الضمة من الواو إلىٰ الخاء؛ لئلا تنقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا قلت: أخيك . فأصله: أخوِك، فنقلت الكسرة من الواو إلىٰ الخاء ثم قلبتها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.»[1]اهـ

ورد هذا المذهب بما يأتي:

١ـ أن النقل لا يكون إلا إلىٰ ساكن في الوقف[2] ، كقول الشاعر[3]:

أنا ابنُ ماوِيّةَ إذْ جَدّ النَّقُرْ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٥٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٥٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور١/ ،١٢١والتذييل والتكميل١/ ١٨٢ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٧ .

(٣) من الرجز المشطور لعبيد الله بن ماوية الطائي في لسان العرب (ن ق ر) ٥/ ٢٣١ وتاج العروس (ن ق ر) ١٤/ ٢٧٨ وله أو لفدكي بن عبد الله أو لبعض السعديين في الدرر٥/ ٣١٠ وله أو لبعض السعديين أو لفدكي بن أعبد المنقري في المقاصد النحوية٤/ ٥٥٩ والتصريح٢/ ٦٢٥ولبعض السعديين في الكتاب٤/ ١٧٣ وبلا نسبة في اللباب٢/ ١٩٨ وأوضح المسالك٤/ ٢٩٦ ومغني اللبيب٥٦٨ وهمع الهوامع٣/ ١١٤ ،٤٣٣

اللغة: النقر: -بسكون القاف- صوت مخرجه من طرف اللسان، وما يليه من الحنك الأعلىٰ، يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه.

المعنىٰ: يقول: أنا ابن ماوية الشجاع البطل إذا حمىٰ وطيس الحرب وجاءت الخيل جماعات.

الشاهد : قوله "النقر" أصله "النَّقْرُ" فألقيت حركة الراء علىٰ القاف في الوقف وهذا جائز علىٰ لغة بعض العرب.

أراد: جد النَّقْرُ. فنقل حركة الراء إلىٰ القاف في الوقف، وهذا جائز.

أما هنا فبالعكس نقل إلىٰ متحرك في الوصل[1] .

٢ـ أنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر، كما يلزم التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية[2] .

وذهب أبو علي وجماعة من أصحابه[3] :ـ إلىٰ أن هذه الحروف حروف إعراب ودوال علىٰ الإعراب وليس فيها إعراب مقدر .

قال العكبري: «قول أبي علي وأصحابه: أن هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوال علىٰ الإعراب، وليس منها إعراب مقدر.» [4] اهـ

واحتجوا لذلك: بأن هذه الحروف لامات الكلمة، فهي حروف الإعراب وصورها المختلفة تغني عن تقدير الإعراب، فهي دليل عليه[5] .

ورد هذا المذهب: بأن الجمع لا يصح، لأن كونها دوالا علىٰ الإعراب يقتضىٰ كونها زائدة، وكونها حرف إعراب يقتضىٰ كونها غير زائدة[6] .

وذهب قوم من المتاخرين منهم الأعلم وابن أبي العافية[7] :ـ

إلىٰ أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وليست منقولة منها، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفا لأجل الفتحة.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/ ١٢١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/ ٤٣ ، والتذييل والتكميل١/ ١٨٣.

(٣) ينظر: مذهبهم في التبيين ص ١٩٤،وشرح الكافية للرضىٰ١/ ٧٩، والتذييل والتكميل ١/ ١٧٩.

(٤) التبيين ص ١٩٤.

(٥) ينظر: التبيين ١٩٩ ،والتذييل والتكميل١/ ١٧٩.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل١/ ١٧٩.

(٧)ينظر مذهبهم في :التذييل والتكميل١/ ١٧٧،وارتشاف الضرب٢/ ٨٣٧ ،٨٣٨ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٧.

قال أبو حيان: «مذهب قوم من المتأخرين منهم أبو الحجاج الأعلم، وأبو عبدالله ابن أبي العافية، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة.»[1]اهـ٠

ورد هذا المذهب: بأن هذه الحروف[الواو والألف والياء] إما أن تكون لامات الكلمات ردت إليها حالة الإضافة، أو تكون زائدة نشأت عن الحركات فإن كانت زائدة فهو مذهب المازني وأصحابه وقد تبين فساده .

وإن كانت لامات الكلمات ردت إليها، فيلزم من ذلك جعل الإعراب في عينات الكلمات، أوفي فاءاتها، مع وجود اللامات التي هي حروف الإعراب، وذلك لا يجوز لأن الإعراب إنما يكون في آخر الكلمة لفظا أو تقديرا[2] .

وذهب السهيلي[3] :ـ

إلىٰ أن (فاك)و(ذا مال) معربان بحركات مقدرة علىٰ الحروف، وأن(أباك وأخاك وحماك وهناك)معربة بالحروف .

قال السهيلي: «وأما قولهم :(فوك) في الرفع، و(فاك) في النصب، و (فيك) في الخفض، فحروف المد فيها حروف إعراب بخلاف ما تقدم في(أخيك وأبيك وحميك) .» [4] اهـ ٠

---

(١)ارتشاف الضرب١/ ٨٣٧، ٨٣٨

(٢) ينظر: التذييل والتكميل١/ ١٨٣ .

(٣) ينظر مذهبه في: نتائج الفكر للسهيلي ص٧٧ و٨٠ ،والتذييل والتكميل١/ ١٧٨ ،والارتشاف٢/ ٨٣٨ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٨ .

(٤) نتائج الفكر للسهيلي ص٨٠ .

وكان قد ذكر قبل ذلك أن(أباك وأخاك وحماك)، حروف المد فيها علامات الإعراب فقال: «الأمر فيها عندي أنها علامات إعراب، وليست حروف إعراب.»[1]اهـ.

وهو مذهب تلميذه أبو علي الرُّنْدِي[2] .

ورد هذا المذهب بما يأتي :ـ

كون (أبيك وأخيك وحميك) معربة بالحروف فهذا مردود بما رد به مذهب الزيادي ومن معه، وكون(فيك وذي مال)معربان بحركات مقدرة في الحروف مردود بما رد به مذهب سيبويه ومن معه[3] .

وحكى السيوطي[4] :ـ عكس السابق .

أي أن (فاك وذا مال) معربان بالحروف، وبقية الأسماء معربة بالحركات المقدرة علىٰ الحروف .

ورد بما رد به سابقه .

وذهب الأخفش في أحد قوليه[5] :ـ إلىٰ أن هذه الحروف دلائل الإعراب .

قال المبرد: «قول أبي الحسن الأخفش: أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من زيد،

---

(١) المرجع السابق ٧٧ .

(٢) ينظر مذهبه في :التذييل والتكميل١/ ١٧٨ ،والارتشاف٢/ ٨٣٨ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٨ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل١/ ١٨٥ .

(٤) ينظر: همع الهوامع للسيوطي١/ ١٣٨ .

(٥) ينظر مذهبه في: المقتضب ٢/ ١٥٢ ،وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ٥٦ ،والتبيين ١٩٣ ،وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٥٢ ،والتذييل والتكميل ١/ ١٧٨ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٨ .

ونحوها ولكنها دليل علىٰ الإعراب، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف.»[1]اهـ

وهو اختيار المبرد. حيث قال: «والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش.» [2] اهـ

وقد اختلف في تفسير قول الأخفش: أن هذه الحروف دلائل الإعراب علىٰ قولين[3] :ـ

الأول:ـ قول الزجاج والسيرافي: أن المعنىٰ أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها في تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها .

الثاني:ـ قول ابن كيسان وابن السراج: المعنىٰ أنها حروف إعراب، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير .

وقد رد التفسير الأول بما رد به قول الأعلم وابن أبي العافية[4] .

ورد الثاني بأنه ظاهر الفساد إذ لا يكون حرف إعراب إلا ويكون فيه الإعراب إما ظاهرا وإما مقدرا[5] .

---

(١) المقتضب ٢/ ١٥٢.

(٢) المرجع السابق ٢/ ١٥٢.

(٣) ينظران: في التذييل والتكميل١/ ١٧٨ ،وهمع الهوامع١/ ١٣٨.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل١/ ١٨٥ .

(٥)المرجع السابق١/ ١٨٥ .

تعقيب:

وعندي أن ما ذهب إليه الزيادي وقطرب والزجاجي ومن وافقهم من أن هذه الأسماء معربة بالحروف نيابة عن الحركات. هو الأولىٰ بالقبول وذلك لأمور:

١- أنه أسهل المذاهب وأيسرها وأبعدها عن التكلف[١].

٢- أن القول بالنيابة له نظائر في العربية، كإعراب الممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم والمثنىٰ والمجموع علىٰ حده .

٣- أنه لا محظور في جعل الإعراب حرفا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنىٰ والمجموع علىٰ حده من نفسها[٢].

*** *** ***

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣

(٢) ينظر: حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني١/ ١١٠.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علىٰ النبي المصطفىٰ الأمين وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

وبعد،

فيمكن أن نخلص من هذا البحث بعدة نقاط:

١-اللغة العربية وإعرابها أمر توقيفي من الأشياء التي علمها الله آدم ثم أخذها عنه أبناؤه جيلا بعد جيل.

٢-الإعراب سمة من سمات اللغات السامية القديمة غير أنه اختفي منها مع مرور الزمن- لوجودها في بيئات مفتوحة- خلا العربية التي احتفظت به خصيصة من خصائصها الأصيلة.

٣- الإمام قطرب لم ينكر الإعراب عند العرب بل أثبته ،إنما أنكر أن يكون فائدته الدلالة علىٰ المعاني والتفريق بينها فقط بل له فوائد أخر.

٤-قول بعض العلماء: إن العرب نطقت أولا بالكلام غير معرب، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، ثم نقل معربا فتُكُلِّم به، هذا كلام ليس له دليل إلا الظن والتخمين.

٥-ينبغي أن يكون نقد النحو مرتكزا علىٰ الاستقراء والاستقصاء، فيكشف ما وقع في قواعد النحو من قصور، أو ما وقع فيه النحويون من تقصير، أما المهاجمة عند سنوح أول خاطر، أو عروض نزوة من نزوات الفكر، فهذا مما ينبغي ألا يكون ولو ألبس ثوب الجديد.

٦-الإعراب له فوائد وآثار عديدة بعضها يرجع إلىٰ اللفظ وبعضها إلىٰ المعنىٰ.

٧-أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعرابُ بالحروف فَرْعٌ عليها.

٨-التقارض بين ألقاب الإعراب والبناء جائز مستساغ عند متقدمي البصريين والكوفيين؛ لأن الغرض منهما واحد وهو الإبانة والإيضاح ، وما ذهب إليه بعض النحاة كابن يعيش، والرضي، وغيرهما من أن البصريين يفرقون بين ألقاب الإعراب والبناء- قول يحتاج إلىٰ تحرير.

٩-الإعراب من مكانين في مصطلح النحويين يطلق ويراد به أحد أمرين:

- ❖ يطلق علىٰ كلمة في سبب إعرابها إعرابا معينا- وجهان.
- ❖ يطلق علىٰ كلمة لها مكانان للإعراب ومن ثم لها علامتا إعراب، وقد جعله الكوفيون في مواضع مخصوصة هي ألفاظ(امرئ وابنم ومرء)و(الأسماء الستة).

١٠-الإعراب لا يكون إلا آخرا هذا مذهب جمهرة النحاة، وأما قول الكوفيين إن الإعراب يكون آخرا ووسطا ضعيف فيه خروج عن النظير، إذ لا يوجد علامتا إعراب في معرب واحد، لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر.

١١-رجَّح الباحث عقب كل مسألة أو خلاف ما رآه راجحا من آراء العلماء المختلفة، مدللا علىٰ ذلك.

وبعد ،

فإني قد بذلت جهدا في سبيل إتمام هذا البحث علىٰ هذه الصورة، سائلًا الله – عز وجل– أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجزي كل من علمني حرفًا أو قدم لي يد العون والمساعدة في سبيل إتمامه خيرا كثيرا .

والحمد لله علىٰ كل حال، وصل اللهم علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

ثبت بالمصادر والمراجع

ـ إحياء النحو للأستاذ/ إبراهيم مصطفي –ط/ لجنة التأليف والترجمة والنشر– القاهرة، ط١ ،١٩٣٧م

–ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ الأولىٰ ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

–أسرار العربية للدكتور إبراهيم أنيس – الناشر مكتبة الأنجلو المصرية،ط٣ ،١٩٦٦م.

–أسرار العربية لأبي البركات الأنباري – تحقيق/ محمد بهجة البيطار ، ط/ مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م

–الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي –مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٩٨٧م

–أصالة الإعراب ودلالته علىٰ المعاني في اللغة العربية د محمد حسن جبل – الناشر البربري للطباعة الحديثة، ٢٠٠٠م.

–إصلاح المنطق ، لأبي محمد يعقوب بن إسحاق السكيت ، تحقيق/ أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، ط/ دار المعارف – القاهرة .

–الإعراب سمة العربية الفصحىٰ أد/ محمد إبراهيم البنا–ط دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١م

–ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث ت/ العربي الدائز الفرياطي– مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية،ط٢ ،١٤٢٨ هـ

ـ أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ،ومعه كتاب: عدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك ،للشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد ، ط/ دار الطلائع بالقاهرة، ٢٠٠٤م.

-الإيضاح في علل النحو للزجاجي -ت/ د مازن المبارك- الناشر: دار النفائس – بيروت- ط٥ ، ١٩٨٦ م.
-البحر المحيط لأبي حيان - تحقيق/ صدقي محمد جميل ، ط/ دار الفكر – بيروت - لبنان ، ط/ الأولىٰ ١٤٠هـ
-البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي - تحقيق د/ وداد القاضي-الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
-تاريخ اللغات السامية لإسرائيل ولفنسون -الناشر لجنة التأليف والترجمة والنشر-القاهرة- ط١ ،١٩٢٩م.
ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، ط/ دار القلم – دمشق ، ط/ الأولىٰ ٢٠٠٠م .
ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، ط/ دار الكتاب العربي للطباعة - الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة الثقافة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود ،ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ،ط/ الأولىٰ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
ـ تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد ، للدماميني ، تحقيق د/ محمد بن عبد الرحمن المفدىٰ ، بيروت ، ط/ الأولىٰ ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .
ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، تحقيق د/ علي محمد فاخر ، وآخرينَ ، ط/ دار السلام ، ط/ الأولىٰ ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م .
ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لابن أم قاسم المرادي ، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ، ط/ دار الفكر العربي - القاهرة ، ط/ الأولىٰ ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .

-تهذيب اللغة للأزهري – تحقيق/ علي محمد البجاوي ، وعبد السلام هارون ، وآخرين، ط/ الدار المصرية للتأليف والترجمة .

ـ جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي- تحقيق: لجنة من العلماء-الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٣/ ١٩٨٣ .

جمهرة اللغة لابن دريد -تحقيق/ رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت ،ط الأولىٰ ١٩٨٧هـ .

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ، ط/ مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط/ الرابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .

-الخصائص لابن جني- ت/ محمد علي النجار- الناشر دار الكتب المصرية ،لاط، لات

-دراسات في اللغة العربية للدكتور/ خليل يحيىٰ نامي – ط دار المعارف المصرية ١٩٧٤م

ـ الدرر اللوامع علىٰ همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي ، شرح وتحقيق أ د/ عبد العال سالم مكرم-عالم الكتب بالقاهرة-٢٠٠١م.

-ديوان أبي النجم العجلي ، جمع وشرح وتحقيق/ د.محمد أديب عبد الواحد جمران ، ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

-ديوان بشر بن أبي خازم- تحقيق د/ عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم – دمشق ١٣٧٩هـ – ١٩٩٦م.

-ديوان رؤبة – جمع وليم بن الورد – ط/ دار الآفاق الجديدة، بيروت- ط الثانية،١٩٨٠م.

-زهر الأكم في الأمثال والحكم لنور الدين اليوسي- تحقيق/ د محمد حجي، د محمد الأخضر-الناشر: الشركة الجديدة - دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب،ط١، ١٩٨١م

-السبعة في القراءات لابن مجاهد - تحقيق د/ شوقي ضيف ، ط/ دار المعارف - مصر ١٩٧٢م

-سبك المنظوم وفك المختوم له - تحقيق د. عدنان محمد سلمان ، ود. فاخر جبر مطر ، ط/ دار البحوث - الإمارات ، ط/ الأولىٰ ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

-سر صناعة الإعراب لابن جني- دار الكتب العلمية بيروت-لبنان- ط الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

-شرح أشعار الهذليين للسكري ، صنعة/ أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق/ عبد الستار فراج ، ومحمود محمد شاكر ، ط/ المدني ، القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

ـ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك -دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط الأولىٰ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ

-شرح ألفية ابن مالك لأبي البركات بدر الدين الغزي-ت/ د أحمد عنتر أمين الصاوي زنتوت -دار الكتب العلمية-بيروت ،ط١ ،٢٠٢٠م

-شرح أنموذج الزمخشري للأرْدبيلي -ت د حسني عبد الجليل يوسف، ط مكتبة الآداب، القاهرة لاط لات.

ـ شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، ود/ محمد بدوي المختون ، ط/ دار هجر ، ط/ الأولىٰ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

-شرح الجمل لابن عصفور-تحقيق د صاحب أبو جناح-لاط لات.

-شرح الرضي علىٰ الكافية- تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر- الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا-ط١، ١٩٧٥م.

-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام- تحقيق د: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا،لات.

-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري- تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي-الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١-٢٠٠٤م.

-شرح عيون الإعراب لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي ، تحقيق د. عبد الفتاح سليم ، ط/ دار المعارف ، ط/ الأولىٰ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

ـ شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك ، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ دار التراث – القاهرة ، ط/ العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

ـ شرح الكافية الشافية ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بـ (ابن مالك) ، تحقيق د/ عبد المنعم احمد هريدي ، ط/ دار المامون للتراث – الرياض ، ط/ الأولىٰ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

ـ شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ط/ دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان ، ط/ الأولىٰ ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م .

ـ شرح المفصل لابن يعيش- ت: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات - تحقيق/ عبد السلام هارون ، ط/ دار المعارف - مصر ، ط/ الخامسة .

ـ شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ مطبعة السعادة بمصر، ط/ الحادية عشرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .

-شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين- تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي ، الناشر/ مكتبة الرشد - الرياض ، ط/ الأولىٰ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

ـ شرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك ، لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود ، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط/ الأولىٰ ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م .

ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها -ت/ أحمد حسن بسج ،ط دار الكتب العلمية-بيروت-ط١ ،١٩٩٧م.

ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط/ الرابعة ١٩٩٠م .

-العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب لـ يوهان فك ترجمة الدكتور/ عبد الحليم النجار - مطبعة الكاتب العربي- ١٩٥١م.

-العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د محمد حماسة-الناشر جامعة الكويت١٩٨٤م

- فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب-الناشر:مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط٦ ،١٩٩٩م.

-فقه اللغات السامية لبروكلمان-ترجمة د رمضان عبد التواب -مطبوعات جامعة الرياض - السعودية. ط٣ ، ١٩٧٧م.

-فقه اللغة د علي عبد الواحد وافي - الناشر لجنة البيان العربي-١٩٥٠م.

ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي -ط/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

-كتاب الأمثال للقاسم بن سلام، تحقيق/ عبد المجيد قطامش-دار المأمون للتراث،دمشق-ط الأولىٰ، ١٩٨٠م.

-كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ،ت/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان-مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-١٩٧١م

ـ كتاب سيبويه ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ، ط/ مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط/ الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

-كتاب العين للخليل بن أحمد -تحقيق د/ مهدي المخزومي ، د/ إبراهيم السامرائي، دار الرشيد- بغداد ١٩٨٠هـ – ١٩٨٢م

-الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء -دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام

الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان- ٢٠٠٠ م

-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري – تحقيق/ غازي مختار طليمات ، ط/ دار الفكر ، ط/ الأولىٰ ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م .

ـ لسان العرب ، لابن منظور – دار صادر ،بيروت -الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ .

-اللغة والنحو للأستاذ/ حسن عون ص ٧٨ -٨١،مطبعة رويال بالأسكندرية،١٩٥٢م.

ـ مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ دار المعرفة – بيروت، لبنان.لاط لات.

-مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق: محمد فواد سزگين-الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط:١ ١٣٨١ هـ

-المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده- تحقيق/ عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ الأولىٰ ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د مهدي المخزومي - مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي – الطبعة الثانية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

-المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي- تحقيق/ فؤاد علي منصور-ط / دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨هـ١٩٩٨م.

-المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي - تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولي١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

-المستقصىٰ في أمثال العرب ، للزمخشري ، ط/ دار الكتب العلمية ، ط/ الثانية ، ١٩٨٧م .

-مستويات العربية المعاصرة في مصر د السعيد محمد بدوي -دار المعارف المصرية-١٩٧٣م.

ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد ، وآخرون ، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط/ الأولىٰ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م .

ـ معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيىٰ بن زياد الفراء ، تحقيق/ أحمد نجاتي وآخرين ، ط/ عالم الكتب – بيروت ، ط/ الثالثة ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م .

ـ معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، ط/ دار صادر ، ط١، ١٩٩٥م .

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك وعلي حمد محمد- دار الفكر – دمشق- الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

-المفصل في صنعة العربية للزمخشري -تحقيق د/ علي بو ملحم - مكتبة الهلال – بيروت. الطبعة: الأولىٰ، ١٩٩٣م.

ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي ، تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين ، جامعة أم القرىٰ ، ط/ الأولىٰ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني ، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر- الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية- الطبعة: الأولىٰ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

-المقتصد في شرح الإيضاح للشيخ عبد القاهر الجرجاني - تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات دار الثقافة – العراق ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .

ـ المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة ، ط/ عالم الكتب. – بيروت.

-النشر في القراءات العشر لابن الجزري - صححه وراجعه/علي محمد الضباع ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.

-النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم - قرأه وضبط نصه د/ يحيىٰ مراد-ط دار الكتب العلمية، بيروت-ط الأولىٰ، ٢٠٠٥م.

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للامام جلال الدين السيوطي ، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي -ط/ المكتبة التوفيقية بمصر-لاط، لات.

*** *** ***